جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

البريكس و الفعالية الإقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالبين:

- ياسيني محند السعيد
- بودريوة محمد

تحت إشراف الأستاذة:

د/ أيت يوسف صبرينة

لجنة المناقشة

- مختور دليلة، أستاذة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسة.
- أيت يوسف صبرينة، أستاذة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... مشرفة.
- أوباية مليكة، أستاذة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... ممتحنة.

تاريخ المناقشة:13 /2024/06

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ... و لا تطيب اللحظات إلا بذكر .. و لا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله إلا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة عملي إلى التي رآني قلبها قبل عينها ... و حضنتني أحشاؤها قبل يديها ... إلى التي رفع الله من مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وحبها ... صاحبة القلب الواسع سعة البحر صاحبة الفضل عليا " أمي الحنون " أطال الله في عمرها وحفظها لنا.

إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب والعطاء.

إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي و أفنى حياته من اجل تعليمي و توسم في درجات العلى و السمو.

إلى والدي العزيز.

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى زوجتي الحبيبة وأبنائي سرين وأيان الذين كانوا لي سندا كبيرا في إتمام هذا العمل.

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

بودريوة محمد.

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد عليه ألف صلاة و تسليم أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا طوال مسارنا الدراسي بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد و النجاح، بفضله تعالى مهداة إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى العائلة الكريمة التي ساندتني وما تزال،

إلى أساتذتي الأعزاء الذين غمروني بالنصح و الإرشاد

و التوجيه

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد،

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع، سائلا الله

العلي القدير أن ينفعنا به وأن يمدنا بتوفيقه.

ياسني محند سعيد.

شكر و عرفان

الشكر الجزيل و الحمد الكثير الله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل.

يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرفة "أيت يوسف صبرينة"، و التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة وبمساعدتها لنا منذ البداية إلى النهاية فكانت نعم الأستاذة و نعم الناصحة و قد منحتنا وقتها وصبرها و أحاطتنا بملاحظاتها القيمة، فرغم انشغالها و التزاماتها الكثيرة فقد قبلت الإشراف على هذا العمل و مراجعته مع تقديمها الملاحظات القيمة التي أنارت لنا طريق البحث والتقصي فلها كل عبارات الشكر و التقدير، عرفانا منا بالجميل.

و أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعله في ميزان حسناتها

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي رضيت أن تمنحنا القليل من وقتها الثمين، حرصا منها على تقييم مجهوداتنا، فلها كل الشكر والتقدير والعرفان

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة تخصص قانون الأعمال.

وكذا المشرفون على مكتبة كليتنا من خلال المساعدة والدعم الكبير الذي تلقيناه منهم.

أولا: باللغة العربية

الغات: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

الناتو: منظمة حلف شمال الأطلسي

الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

ص: صفحة

ص ص : من الصفحة إلى الصفحة

ط : طبعة

سا: الساعة.

ثانيا: باللغة الأجنبية

P : Page.

GATT : General Agreement on Tariffs and Trade.

G8: Group of Eight.

BRICS : B : Brazil**, R:** Russia**, I:** India**, C:** China**, S:** South Africa

H: Heure

المقدمة

المقدمة

يعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي نقطة تحول السياسة الجديدة للعالم، أين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام الأمور في الحرب الباردة، وتأثيرها امتد إلى نهاية النظام الدولي القائم، حيث اعتمدت على سياسات واستراتيجيات واقعية وليبرالية متنوعة بهدف الحفاظ على سيطرتها على الساحة الدولية وأقامت سلسلة من المناهج، التي إستندت إلى مفاهيم ومبادئ واقعية وليبرالية، مما ساهم في ترسيخ دورها كقوة رائدة في النظام الدولي. و استفادت الدول الأخرى من هذا الوضع بمواكبة مصالحها، لكنها في الوقت نفسه تبقى تابعة لهيمنتها يمكن أن يهدد تفوقها.

وتسعى لتحقيق مكاسبها الوطنية ومنع ظهور أي منافس على الرغم من التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، إلا أن سياساتها الانفرادية والتحركات التسلطية إضافة إلى غياب رؤية واضحة في النظام العالمي، ساهمت في تهميش العديد من الأقطاب الإقليمية وأدت إلى إقصاء قوى عالمية كبيرة.

تجاوبا مع هذا السيناريو، اتجهت الدول نحو بناء تحالفات وتكتلات حديثة، وأصبحت التكتلات الدولية ظاهرة أساسية تميز السياسات الاقتصادية الدولية. ورغم وجود اختلافات كبيرة بين هذه المجموعات من حيث الأهداف وعدد الأعضاء ودرجة الاستقرار، وعلى الرغم من التمايز تبين النسق الدولي والمؤسسات الدولية القائمة، أن هذه التكتلات تظهر قدرة على التفاعل مع التحولات الدولية بشكل مستمر، مما يشير إلى وجود قواسم مشتركة تميز هذه الظاهرة في السياسة الاقتصادية الحديثة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن تبلور القوى الصاعدة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ومنها تكتل دول "البريك" و التي تشكلت من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) وتحولت إلى البريكس بعد إنضمام جنوب إفريقيا ذات التأثير المتنامي خاصة في المجال الاقتصادي مثل تحديا للسياسة الأمريكية في منطق الثقل الإستراتيجي و التي تعتبر المجال الحيوي للمصالح الأمريكية.

المقدمة

بالإضافة إلى أن مجموعة البريكس، عملت على صنع ضوابط جديدة للنظام الاقتصادي الدولي تحد من سياسة الهيمنة الأمريكية، وبدا ذلك واضحا من خلال الدعوات العلنية للبريكس في السعي لإقامة نظام متعدد الأقطاب، وقد باتت هذه الدول تنسق في ما بينها والدخول في ترتيبات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي، خاصة في القرارات الاقتصادية لكي تستطيع مواجهة التحدي الأمريكي على أسس اقتصادية وطرحت ضمن أهدافها ودورها في النظام الأحادي القطبية وقد بنيت مسألة الحفاظ على الأمن والسلم العالمي إضافة إلى حماية المصالح المشتركة. وكان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة إلى الدول الصاعدة، ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من أربع دول صاعدة وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة ومع نشوئها إزدادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى، وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أكدت ذلك. فقد تغلبت على الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العالمي، فظهرت أصوات تتنبأ بزعامة البريكس للعالم بحلول عام 2030 .

تتدرج أهمية دراستنا للموضوع بهدف التعرف على مجموعة البريكس بوصفها إحدى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تحاول تغيير قواعد السلوك اقتصادي الدولي، إضافة إلى التعرف على مقومات القوة لهذه المجموعة، كما تسعى لتسليط الضوء على طبيعة النظام الدولي القائم وإمكانية قيام مجموعة البريكس بإحداث تغيير فيه وهذا انطلاقا من افتراضات النظرية الواقعية والليبرالية لإقامة توازن القوى والاتجاه نحو التغيير الهادئ للنظام الاقتصادي الدولي.

فهذه الدراسة ستعرف على الطبيعة القانونية لمجموعة البريكس والمرتكزات ومقومات هذا التكتل وكذا الصعود الحاصل في دول المجموعة وكذلك التعرف على الأدوار

الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على النظام الدولي الجديد و أيضا دور تكتل البريكس في تغيير النظام الدولي وإعادة تشكيله.

ويعود إختيارنا للموضوع في رغبتنا في تحليل ودراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة البريكس في إحداث تغيير في بنية النظام الاقتصادي الدولي وإعادة بناء الاقتصاد العالمي وهذا اعتمادا على المقومات التي تمتلكها وبناء على إجراءات محددة.

وهناك أسباب علمية أخرى تكمن في حداثة مجموعة البريكس وقلة الدراسات الأكاديمية حولها خاصة باللغة العربية ومحاولتنا إضافة رصيد علمي أكاديمي أما المبررات العملية فتتمثل في أهمية تكتل البريكس في النظام الدولي وكذا علاقة الجزائر بهذه المجموعة.

و عليه حاليا، يشهد العالم جهودًا فعالة نحو إنشاء تكتلات دولية جديدة وتشكيلات إقليمية، بهدف إعادة هيكلة ميزان القوى في العلاقات الدولية وتنظيم الاقتصاد العالمي حيث يتم تشكيل هذه التحالفات باعتمادها على القدرات والإمكانيات الفريدة للدول الأعضاء فيها. إذ تسعى مجموعة البريكس بجدية فائقة لتحقيق تأثير استراتيجي بارز، مع الاعتماد على شمولية قوتها واستثمارها الكبير في الموارد الطبيعية والبشرية.

ونظرًا للمكانة الإستراتيجية التي اكتسبتها مجموعة البريكس لابد من البحث عن الأدوار الاقتصادية الفعالة التي تلعبها مجموعة والبريكس على الاقتصاد العالمي فإلى أي مدى يمكن أن يؤدي التعاون في إطار مجموعة البريكس إلى تغيير السياسة الإقتصادية العالمية؟

و للإجابة عن إشكالية الدراسة استعنا بالمنهج الوصفي الإستقرائي الذي يتناسب تماما مع موضوع البحث و كذا للدراسة التحليلية لمجموعة البريكس وعلاقتها بالمنظمات الأخرى، و للإحاطة بجميع عناصر الموضوع قسمنا موضوعنا إلى قسمين: أين عالجنا

الطبيعة القانونية لمجموعة البريكس في الفصل الأول ثم تناولنا الأدوار الاقتصادية الجديدة لدول البريكس في الفصل الثاني[1].

1- **التكتلات الدولية:** هي اجتماع بين دولتين أو أكثر المناقشة مشاكل مشتركه وهي في هذا الشأن تتشابه مع المجموعة الدولية، ولكنها تتميز عنها في كونها تعمل كوحدة واحدة في المحافل والمنظمات الدولية وتبرم المعاهدات الدولية كشخص دولي واحد ويرتبط قرارها يبتصويت أعضائها ورأي الأغلبية.

- **البريكس:** هو مختصر للأحرف الأولى للدول المنظمة إلى المجموعة البرازيل، روسيا، الهند الصين، جنوب إفريقيا) وهو مصطلح انجليزي وقد صاغه جيم أونيل من بنك جولدمان ساكس ثم اعيد استخدامه في تقرير صدر عن هذه الهياة في عام 2003.

الفصل الأول

الطبيعة القانونية لمجموعة البريكس

شهد المشهد السياسي العالمي تحولات جوهرية أثرت على استراتيجيات الدول، حيث تحولت اهتماماتها من التركيز الأساسي على الجانب العسكري وتعزيز قدراتها العسكرية، إلى التركيز المتزايد على الجانب الاقتصادي، تسعى الدول الآن إلى بناء قدرات اقتصادية قوية تمكنها من النفوذ وتحقيق مكانة مرموقة في المشهد العالمي، دون الحاجة إلى اللجوء إلى العمليات العسكرية أو استخدام القوة الصلبة. فقد شهدت العلاقات الدولية تحولا من نمط صراعي تنافسي إلى نمط تعاوني تكاملي، حيث تعاونت الدول مع بعضها البعض من خلال تشكيل تكتلات وتحالفات مشتركة فقد ظهرت دوافع جديدة، سواء كانت دولية أو غير دولية مما زاد من تعقيد وتشابك الأوضاع السياسية العالمية.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة البريكس كإحدى هذه التكتلات فقد اكتسب هذا التكتل أهمية معتبرة على الصعيد الدولي بسبب الإمكانات والموارد الاقتصادية الكبيرة للدول الأعضاء، إلى جانب العمل المشترك ضمن إستراتيجية طويلة الأمد. واستظهار قوة النظام الاقتصادي للبريكس من خلال التركيز على أهم المؤشرات الدالة على ذلك، وإبراز مكانتها في الاقتصاد العالمي كقوة اقتصادية مساعدة، وفي الآونة الأخيرة، أصبح مصطلح البريكس أكثر شيوعا على مستوى الساحة السياسية والاقتصادية، الذي يمثل رمزا للتغيير في القوة الاقتصادية العالمية باعتبارها أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة.

فقد ينظر إلى مجموعة البريكس على أنها واحدة من العناصر الجديدة الأكثر ابتكار أو إثارة للدهشة في هيكل الحوكمة العالمية، حيث أصبحت دول البريكس الخمس من أهم الاقتصادات في العالم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لقد كانت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي على مر السنين، فأفضل معدلات النمو الاقتصادي على مدى الثلاثين عاما الماضية توجد بشكل جماعي في الصين الهند روسيا والبرازيل كما تعد دول البريكس عنصرا هاما في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث

تضم 41 بالمائة من سكان العالم، حصة تزيد عن 16 بالمائة. في التجارة العالمية، كما أنها شكلت 40% من الاستثمار العالمي للبنية التحتية في عام 2019[1] فقد تتناول من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي للبريكس (المبحث الأول) و كذا الإطار التنظيمي المجموعة البريكس (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للبريكس

لقد أتاحت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الناشئة الفرصة للتجمع لمناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة المتمثلة في ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي، وعلى الهيئات الدولية ضرورة مراجعة هياكلها وقواعدها وأدواتها، من خلال توسيع العضوية لتمثيل الاقتصاديات الناشئة وتحقيق الفعالية وأيضا تعزيز قدرتها على معالجة القضايا العالمية، وبالرغم من أن مجموعة البريكس لا تتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجيوسياسي مثل الاتحاد الأوربي إلا أنها تملك من المؤشرات الاقتصادية ما يمكنها من لعب دور في الاقتصاد العالمي، وهي في البيان الصادر في ساوباولو، عبارة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي[2]، ولفهم مجموعة البريكس أكثر لابد من البحث عن ماهيتها و كيف تأسست (المطلب الأول) ثم إلى طريقة تنظيمها و تنشيطها (المطلب الثاني).

1- مريم قشى إيمان بركان القوة الاقتصادية لدول البريكس وصعودها البارز في الاقتصاد العالمي، ملتقى وطني " انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب والآثار، جامعة غرداية 03 ماي 2023، ص 1.

2- إسلام إبراهيم حسين تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة " الفعالية والجاذبية " جامعة الإسكندرية، 2021، ص 366.

المطلب الأول:

تأصيل مجموعة البريكس

تبنى الدول استراتيجياتها لتحقيق أهدافها بناء على ما تملكه من قدرات اقتصادية جعلتها مصنفة ضمن الدول الصاعدة وتشكل الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية و أصبحت قاطرة النمو الاقتصادي العالمي و من خلال مطلبنا هذا تتناول نشأة مجموعة البريكس (الفرع الأول) وثم تعريفها (الفرع الثاني)[1].

الفرع الأول:

نشأة مجموعة البريكس

ظهرت فكرة ضرورة إنشاء مثلث استراتيجي في آسيا يجمع الصين، الهند, روسيا ، وإذا تمكن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة اقتصادية وعسكرية وبشرية فسوف يكون مثلاً صادا للهيمنة الأمريكية[2].

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي بريك. ويسميها البعض(R–5) إشارة إلى أسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف R وهي (الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية الرنمينبي الصيني،

1– فاطمة المحمدي دراسات الديبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول البريكس نموذجا، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، 2014، ص 34.

2– ليتيم فتيحة، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 304.

والراند الجنوب الإفريقي) وعقد الاجتماع الوزاري الأول بناء على اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبمشاركة وزراء خارجية البرازيل والصين ووزير الدفاع الهندي وأعربوا عن رغبتهم في توسيع التعاون المتعدد الأطراف وفي 16 مايو 2008 استضافت إكاترينبرغ الروسية اجتماع وزراء خارجية بريك بمبادرة من روسيا، وبعد الاجتماع صدر البيان المشترك والذي يعكس مواقف مشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، وقد اتخذت خطوة هامة أخرى في 9 يوليو عندما التقى الرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيولولا دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين تاو على هام هامش قمة 68 مجموعة الثمانية في توياكو باليابان[1].

وبعد انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة " البريك " في أوائل 2011 بدأت تتحول من مجموعة اقتصادية دولية إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة العالمية، حيث أن المواقف السياسية مرتبطة ارتباطا تاما بالمصالح الاقتصادية متمثلة بالأعضاء الدائمين (روسيا والصين) في مجلس الأمن عن طريق استخدامهما حق النقض (الفيتو) للعمل دون تمريرأي قرار في الأمم المتحدة يتعارض مع مصالح المجموعة، وهذا ما لاحظناه في السياسة التي اتبعتها دول منظمة البريكس الاقتصادية في المحافل الدولية خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة) منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، حيث بدأت باستخدام حق النقض (الفيتو) في هذه المحافل، وذلك لما تمثله سوريا من مكانة جغرافية وسياسية واقتصادية ودولية، إذ بدأت ظاهرة جديدة على المسرح الدولي، وهي معارضة مشاريع الهيمنة الأمريكية هذه الظاهرة تدل على شيء مهم جدا هو بداية التغيير في بنية النظام الدولي ومحاولة الانتقال إلى نظام دولي جديد[2].

1- سعداوي عبد الغني تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، 2022، ص 37.

2- سعداوي عبد الغني، مرجع سابق، ص 37.

ومن أبرز القمم التي عقدتها مجموعة البريكس منذ نشأتها

أولا: القمة الأولى في حزيران 2009

والتي عقدت في روسيا وشارك فيها رؤساء الاتحاد الروسي والهند والصين والبرازيل، وتم فيها الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع تحسين النظام العالمي وإصلاح المؤسسات المالية وكيفية مواجهة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها خاصة عندما أعلنت دول البريك حينها عن الحاجة لعملة احتياط جديدة بدلا عن الدولار الأمريكي تكون أكثر استقرار على مستوى العالم[1].

ثانيا: القمة الثانية في 2010

عقدت في البرازيل وأكدت على استمرار التنسيق بين دول التكتل الإصلاح المؤسسات المالية والعمل على إزالة أثار الأزمة المالية العالمية. وفي عام 2008 هذه القمة انضمت جنوب إفريقيا إلى التكتل وتغير اسم التكتل إلى البريكس[2]

ثالثا: القمة الثالثة في نيسان 2011

عقدت في الصين وركزت على إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية مع التعاون بين بنوك الدول الأعضاء في شتى المجالات[3].

رابعا: القمة الرابعة في اذار 2012

عقدت في الهند وأكدت على إقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية، كما اقترح الرئيس الروسي ديمتريمد يفيد بضم كل من البرازيل والهند وجنوب افريقيا إلى مجلس الأمن الدولي كأعضاء دائميين[1].

1- Cedric de coring and others, the brics and coexistence, routledge global institution, 7st, edition LONDON: Routledge,2016,p 37-38.

2- Second Bric sumnit- joint statement, in the sit : https://bit.ly/3BdNHqj, p.p 1-6.

3- Brics information center,Sranya Declaration, the sit in : htt://bit.eg/3muhgNK, p1.

خامسا: القمة الخامسة في مارس 2013

عقدت في جنوب افريقيا وتناولت القمة ملفات عدة منها الملف الإيراني النووي والازمة السورية والملف الفلسطيني . وفشل فيها الاتفاق على انشاء بنك التنمية الخاص إلا أنها تفق على استراتيجية تعاون طويلة الأمد بين دول التكتل[2].

سادسا: القمة السادسة في تموز 2014

عقدت في البارزيل وأكدت على استمرار التعاون بين الأعضاء في مجال الاستثمار والتجارة والتمويل. كما اتفق على إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الأفريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الاجنب بالمباشر[3].

سابعا: القمة السابعة في تموز 2015

عقدت في روسيا وركزت على إنشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ مع الدعوة لمواجهة جميع إشكال الحمانية التجارية وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع تنويع وتوسيع مشاركة دول البريكس في التجارة العالمية[4].

ثامنا: القمة الثامنة في أوت 2016

عقدت في الهند وأكدت على محاربة الإرهاب والحد من الجريمة المنظمة مع الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات الأبحاث الزارعية وإقامة شبكة السكك الحديدية بينها مع إقامة المجالس الرياضية أما القمة التاسعة في أيلول 2017: وعقدت في الصين وركزت

1- Fourth Brics summit – Brics Partnership for Global stability, security and prosperity – Delhi Declaration New Delhi, march 29,2012, in: https://Bit.eg/3izLlp.z, p 1.

2 -Brics informatino portal, the Kwini Declaration(Durban, RSA, March 27,2013,in: https:/bit.eg/2YrcKYM, p 1.

3 - Op cit, p 1.

4- Brics information prtal, op cit, p-p 20-43.

على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاونا وتوازنا[1].

تاسعا: القمة الأخيرة

عقدت في العاصمة الجنوب إفريقية لثلاثة أيام، بداية 22 اوت 2023، وترأسها الرئيس الجنوب إفريقي، سيريل رامافوزا، كون بلاده تتولي قيادة المجموعة عام 2023.

هذا هو اللقاء الخامس عشر لقادة دول بريكس، ولكن أيا من اللقاءات السابقة لم يحظ بمثل الاهتمام العالمي الذي حظيت به قمة جوهانسبرغ تصدرت أخبار قمة بريكس والتكهنات حول نتائجها نشرات أخبار معظم محطات التلفزة العالمية، وتقدمت على الملفات الدولية الأخرى في البرامج السياسية. كما حملت كبريات الصحف الغربية وغير الغربية تقارير ضافية ومقالات رأي مختلفة التوجهات حول دور وموقع ومستقبل المجموعة ومن نتائجها ضم دول جديدة ومنها مصر واليوبيا والمملكة العربية السعودية والإمارات الارجنتين وايران لتصبح تحت اسم بريكس[2].

الفرع الثاني:

تعريف مجموعة البريكس

يمكن تعريف البريكس بأنها تجمع اقتصادي، بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006 وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009، و كان أعضاؤهم الدول ذوات الاقتصادات الصاعدة وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين تحت اسم برك ثم تحول لاحقا إلى بريكس بمجرد انضمام إفريقيا إليها عام 2010.

1- إسلام إبراهيم حسين، مرجع سابق، ص 367.

2- نقطة تحول : قمة البريكس ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، وحدة الدراسات الإفريقية على الموقع: Emirates policy center http//epc.ae.detaills.scenario le 12/03/2024 a 10.32 صفحة.

وتتميز دول هذه المجموعة بأنها الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة، ولكن في السنوات الأخيرة انتشرت تسمية جديدة و هي البلدان الناشئة، الذي رافق تطور العولمة المالية، وهو يهدف إلى تحسين البلدان النامية التي تحقق معدلات نمو إنتاج كبيرة وتطوراً سريعاً في أسواقها المالية في نفس الوقت، وأشار البنك أن النمو الاقتصادي لمجموعة البريكس و مالديها فعلا من دور رئيسي في التعامل مع التحديات العالمية، ما يمكن أن يدفع إلى تحول مركز الثقل على الصعيد السياسي وتقاسمها السلطة في النظام الدولي للقيادة العالمية شريطة تبني الدول للقيم العالمية.

و مصطلح BRICS هو اختصار لأسماء البلدان (البرازيل، روسيا، الهند الصين، جنوب إفريقيا) وأول من أطلق مصطلح "بريك " على الدول الأربعة الأولى كان "جيم أونيل كبير المستشارين الاقتصاديين في بنك جولد مان ساكس في بحث أعده عام 2001 ونشره عام 2003 بعنوان الحلم مع بريك، الطريق إلى 2050 في هذا البحث يتوقع "أونيل " أن تصبح اقتصاديات دول بريكس مجتمعة عام 2025 أكبر اقتصاديات مجموعة السبعة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا) وأن اقتصاد الهند سيتجاوز اقتصاد اليابان عام 2032 واقتصاد الصين سيتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2041، تنضم دولة جنوب إفريقيا إلى مجموعة بريك عام 2011 في قمة بريك في سانيا في الصين وذلك بطلب ورعاية صينية ليصبح المصطلح بريكس BRICS[1] .

1- سعداوي عبد الغني، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثاني:

الإطار التنظيمي لمجموعة البريكس

على غرار المنظمات الاقتصادية الدولية، استطاعت مجموعة البريكس أن تصنع لنفسها نظاما داخلياً من اجل تسيير نفسها واستدامتها عن طريق مجموعة على الشروط التي يجب أن تمتلكها أي دولة تريد الانضمام إليها (فرع الأول) وكذلك سطرت مجموعة من الأهداف تصبوا لتحقيقتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

شروط الانضمام لمجموعة البريكس

لمعت مجموعة البريكس مؤخرا كمنبر وحيد أمام الاقتصادات الناشئة التي تأمل في التعبير عن أرائها ومصالحها في عالم يخضع لهيمنة تقليدية من الو.م.أ وتكتل الاتحاد الأوروبي. وقد اكتسبت هذه الجموعة زخما كبيرا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية أعقبها التأثر الكبير للدول النامية التي ذاقت مرارة الخضوع لهيمنة الدولار كعملة دولية متسيدة لذلك تطمح هذه الدول من خلال مجموعة البريكس فرصة لتنظيم صفوفها و التفاوض على قدم المساواة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الانضمام لذلك التكميل. ولا يبدو حلم الانضمام إلى مجموعة بريكس سهلا للعديد من الدول النامية، بينما يبدو المهمة أكثر إمكانية بالنسبة للاقتصادات الناشئة الكبرى. لكن قبل مناقشة شروط

الانضمام يتعين على الدول الأعضاء في مجموعة البريكيس أن تتفق على فكرة التوسع في ذاتها، ويكون للدول الراغبة في الانضمام احترام مجموعة من الشروط تتلخص فيما يلي[1]:

- إمكانية النمو الاقتصادي للدولة الراغبة في الانضمام
- أن تكون تتمتع بنظام سياسي مستقر (استقرار النظام السياسي)
- أن يكون لها اقتصاد رئيسي في المنطقة
- موقعها استراتجي من حيث التجارة
- أن تكون لها علاقات جيدة مع دول مجموعة البريكس
- التجارة الحرة (قوة الإنتاج المحلي)

الفرع الثاني:

أهداف مجموعة البريكس

تستهدف مجموعة البريكس تحقيق مجموعة من الأهداف القريبة والبعيدة المدى التي تشير بعض الإحصائيات لنجاحها كقوة اقتصادية عظمى بحلول 2050، نستعرض مجموعة من الأهداف التي تسعى هذه المجموعة لتحقيقها أين قسمناها إلى قسمين منها الأهداف الأساسية (أولا) و الأهداف الثانوية (ثانيا)

1- شروط انضمام الدول إلى مجموعة البريكيس، أصعب من المتوقع، العين الإخبارية، الأربعاء 2023/08/23، الساعة 02:24 بتوقيت أبوظبي، al-am.com/article/Putin - Brica-summit-South، ص 1.

أولا: الأهداف الأساسية:

تسعى مجموعة البريكس إلى دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب حيث تسعى دول البريكس إلى تحقيق نظام دولي يعتمد على العديد من الأقطاب ويكون أكثر ديمقراطية، متجاوبا مع التحولات العالمية الحالية المليئة بالتحديات والتهديدات المتعددة. وتعزيز مكانتها على مستوى العالم من خلال **التعاون النشيط**[1]، يتطلب هذا التحقيق التعاون الفعال بين جميع أعضاء المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المشتركة والالتزام بمعايير القانون الدولي المعترف بها على مستوى العالم، يجسد هذا التعاون روحًا من الاحترام المتبادل واتخاذ قرارات جماعية، مع التركيز على تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية. كما تهدف هذه الجهود إلى تعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية خدمة لمصالح دول المجموعة على الساحة الدولية، مع التركيز على قضايا الأهمية العالمية. وإصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها منذ انعقاد أول قمة لمجموعة البريكس سنة 2009 بمدينة "إيكاترينبورغ " وإلى غاية قمة جوهانزبورغ سنة 2018 بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسيا تسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية. وإصلاح المؤسسات المالية العالمية إذ ترى مجموعة البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بروتونوودز المتمثلة أساسا في صندوقا لنقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هي امتداد الميزان القوى الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وهي مقيدة بالظروف التي نشأت فيها، وبهذا المعنى فإنها لازالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم

1- بريكس تكتل إقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي، مقال إلكتروني على الرابط: aljazeera.net/en cyclobedia,2023، إطلع يوم: 2024/05/15، على سا 19:08.

وبالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي شهد نهاية الإمبراطوريات الأوروبية وصعود القوى الاقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم[1].

وانطلاقا من هذه الرؤية ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الأول لمجموعة " البريك "، سنة 2009 ظلت عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جدول أعمال مؤتمرات القمة، وتتمثل أهم مطالب مجموعة البريكس في إصلاح المؤسسات المالية الدولية[2] في النقاط التالية: تتطلب حوكمة مطالب هذه المؤسسات أولا وقبل كل شيء تحولا كبيرا في قوة التصويت لصالح اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية لجعل مشاركته في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي، وكذلك شفافية اختيار مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفق اللجدارة بغض النظر عن جنسياتهم كما يجب أن يعكس موظفو هذه المؤسسات بشكل أفضل تنوع عضويتهم، إضافة إلى إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بما يتماشى والثقل الذي باتت تشكله الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي سينعكس على قوة تصويتها داخل هذه المؤسسات وترى مجموعة البريكس بأنه بدون الإصلاح فإن شرعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لبريكس والبلدان النامية.

فقد تعمل دول البريكس حاليا على تنسيق مواقفها العالمية وخاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ وهي تقريبا تتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الغربي على عرقلة جهود الدول في التجمع والتحدث بلغة واحدة فتستخدم لغة التهديد وتحريك الأخطار لهذه الدولة تلك ولكن رغم هذه التحديات الموجودة

1- سعداوي عبد الغني، مرجع سابق، ص40.

2- بلعربي علي، التعاون في إطار مجموعة بريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص 108.

فإن إرادة دول البريكس تتجه نحو إتباع سياسة واحدة وقد تكون روسيا في المحرك الأساسي لهذا التجمع وهي التي تعطيه العزم والقوة ، لكن بمجرد وجود نية لإنشاء مثل هذا التجمع يعني أن هذه الدول ماضية في سبيل الحصول على حقوقها[1].

ثانيا : الأهداف الثانوية :

تتمثل الأهداف الثانوية التي تسعى لتحقيقها مجموعة البريكس في ضمان الأمن الغذائي للدول الأعضاء، وكذا تنفيذ المشروعات الاستثمارية من قبل أعضاء البريكس في البلدان النامية التي تكون في حاجة إليها، كما تسعى إلى تنمية الطبقة الوسطى من خلال فرض المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة وضمان مستوى كاف من إعدادات الطاقة ومصادرها، كما تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق أهداف ذات طابع بيني منها : السعي على منع تغير المناخ و كذا منع تدمير البيئة و كذا تطوير تقنيات صديقة للبيئة كما تهدف كذلك المجموعة إلى تقوية تنسيقها في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية والقيام بدور كبير في تحسين الاقتصاد العالمي.

واتفقت دول البريكس على أربع نقاط بشأن التعاون تم تسطيرها كأهداف مشتركة : الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك، وكذا التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دول البريكس كما تسعى إلى تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وأخيرا الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الدولي[2].

1 – La Russie, la Chine et les BRICS : une illusion de convergence ? Bobo Lo, Mars,2016, sur le site : ifi_Rnv_bobo_brics_fra_mars_2016.pdf, p 07.

2– سعداوي عبد الغني، مرجع سابق، ص41 .

المبحث الثاني :

التكييف القانوني لمجموعة البريكس

نشئت العديد من المنظمات الدولية بقرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة وتختلف عن الوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية. تشمل هذه المنظمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. فقد تتميز المنظمات الدولية بشخصية قانونية دولية تستند إلى معاهدات بين أعضائها، ما يميزها عن المنظمات غير الحكومية التي تنشأ بموجب قوانين وطنية. على النقيض، تفتقر مجموعة البريكس إلى الشخصية القانونية الدولية ولا تتبنى معاهدات دولية أو تقوم بمهام دبلوماسية، بل تركز على توافق الآراء في سياساتها وتعمل كمنتدى للتعاون غير الرسمي. تسعى البريكس لتعزيز دور الاقتصادات الناشئة في النظام المالي الدولي، لكنها ليست منظمة دولية رسمية، بل تعمل كموازنة للقوى الغربية ومجموعة العشرين، مع الحفاظ على مرونة في التزاماتها واستراتيجياتها' وبالتالي فهي ليست مضطرة لإنشاء ميثاق أو دستور ينظم عملها فهناك تناغم بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرارات الصادرة بعد كل قمة، بالرغم من الاختلافات في بعض الأزمات بين بعض تلك الدول كالهند والصين، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مكانة البريكس ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية "[1]. (المطلب الأول) ثم نتطرق إلى الطبيعة الخاصة للبريكس (المطلب الثاني).

1- رامز صلاح عبد الاله الشيشي ، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس ، دراسات بحثية منشورة على الموقع http//democraticac.de/76225 تم تصفح الموقع بتاريخ 14/03/2024 على الساعة 12:37.

المطلب الأول:

علاقة البريكس ضمن المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية

المنظمات الاقتصادية الدولية هي منظمات حكومية دولية دائمة، تم إنشاؤها بمبادرة من مجموعة من الدول بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة تحددها وتحدد كيفية الوصول إليها، مثل تمويل المشاريع وتعزيز الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[1].

أيضا تعرف بأنها منظمات غرضها كما هو واضح من اسمها الاهتمام بالشؤون الاقتصادية بين الدول، ومن هذه المنظمات ما يتعلق باستغلال بعض الموارد وقد تكون مهمتها القضايا المصرفية أو تنظيم التحويل النقدي، بين الدول وقد يكون هدفها التعاون الاقتصادي الشامل[2].

و من خلال هذا المطلب نتطرق إلى علاقة البريكس بمنظمة التجارة العالمية (الفرع الأول) وعلاقتها بصندوق النقد الدولي (الفرع الثاني) ثم نتناول علاقة البريكس بالبنك العالمي للإنشاء و التعمير (الفرع الثالث).

1- أيت يوسف صبرينة، المنظمات الاقتصادية الدولية، أداة لتنمية أو وسيلة لتبعية، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد 18، العدد 01، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2023، ص 687.

2- سباع نسرين، تكي صبرين، المنظمات الاقتصادية الدولية وفعاليتها الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، تيزي وزو 2023، ص 17.

الفرع الأول:

علاقة دول البريكس بمنظمة التجارة العالمية

لقد حاولت الدول لدى سعيها لتنظيم العلاقات الدولية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة للتجارة العالمية بمقتضى ميثاق هافانا لعام 1948. غير انه نتيجة لرفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على هذه الاتفاقية، وتخلى دول أخرى عنها، لم يعد فى المستطاع سريان الميثاق المذكور. لذا اكتفت الدول بما كانت قد سبق الاتفاق عليه عام 1947 بشأن تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، والعقبات التي تعرقل حركة التجارة الدولية بمقتضى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة حكومية دولية تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الأمم، تستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها، بدأت المنظمة عملياتها بصورة رسمية في 1 يناير من عام 1995 وفقا لاتفاقية مراكش، وبذلك حلت محل اتفاقية جات التي أبرمت في عام 1948[1]، منظمة التجارة العالمية هي أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم حيث تضم 164 دولة عضوا تمثل ما يزيد على 98% من التجارة العالمية والناتج المحلي التجاري العالمي[2].

1- دول البريكس تدعو اعضاء منظمة التجارة العالمية لمحاربة التدابير الحمائية، www.shorouk.news.com ، نشر بتاريخ: 2018/11/30، ص 1.

2- مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام القانوني للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 4.

وقد دعا قادة مجموعة دول البريكس التي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية لمحاربة تدابير الحمائية والإجراءات أحادية الجانب التي تتعارض مع قوانين المنظمة.

وقال بيان مشترك صادر عن بريكس بعد اجتماع غير رسمي على هامش قمة مجموعة الدول العشرين المنعقدة في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، إن روح وقواعد منظمة التجارة العالمية تعارض التدابير أحادية الجانب وتدابير الحمائية، حسب ما نقلت وكالة الأنباء الروسية (تاس) ويعارض عدد من الدول حول العالم التدابير الحمائية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرضت تعريفات جمركية على العديد من المنتجات الواردة من الدول الأخرى وهو ما دفع الدول كالصين لاتخاذ تدابير مماثلة ضد المنتجات الأمريكية وخوض نزاعات قانونية ضد واشنطن في منظمة التجارة العالمية.

وأضاف البيان: "**تدعو جميع الأعضاء المعارضة مثل هذه التدابير المتناقضة مع منظمة التجارة العالمية والامتثال لالتزاماتهم المعترف بها في منظمة التجارة العالمية والتراجع عن مثل هذه التدابير ذات الطابع التمييزي و التقييدي**"[1].

أكد قادة دول البريكس على دعمهم الكامل لنظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القواعد والمتجسد في منظمة التجارة العالمية لتأكيد تجارة عالمية شفافة وغير تمييزية ومفتوحة وشاملة، معبرين عن استعدادهم للانخراط في مناقشات صريحة وقائمة على تحقيق نتائج مع دول منظمة التجارة العالمية مع رؤية لتطوير توظيف المنظمة.

1- دول البريكس تدعو اعضاء منظمة التجارة العالمية لمحاربة التدابير الحمائية، مرجع سابق، ص 3.

الفرع الثاني:

علاقة مجموعة البريكس بصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تأسست بموجب اتفاقية بروتن وودز في عام 1945، تهدف إلى تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي. يعتبر الصندوق مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، حيث يسعى إلى منع وقوع الأزمات المالية وتقديم التمويل المؤقت للدول الأعضاء لمواجهة المشكلات الطارئة في ميزان المدفوعات. كما يُعرف الصندوق أيضًا بأنه مؤسسة نقدية دولية تقدم المساعدات لحل المشاكل المالية للدول الأعضاء، ويمثل بنك المركزي للبنوك المركزية، حيث يُسهم في تنظيم نظام المدفوعات الدولي وأسعار الصرف والعمولات لتسهيل المعاملات التجارية بين البلدان ثم بدا الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي[1].

يلعب صندوق النقد الدولي دورا مركزيا اليوم في إدارة مشكلات ميزان المدفوعات والأزمات المالية العالمية، وقد أكدت مديرة الاتصالات في صندوق النقد الدولي جولي كوزاك ترحيب الصندوق بتوسيع مجموعة "البريكس" وبالتعاون الدولي بهدف الحد من انقسامات السوق وزيادة التجارة وخفض تكاليف الاستثمار والتجارة[2].

ورداً على سؤال لوكالة نوفو سيتي الروسية حول موقف صندوق النقد الدولي من توسيع بريكس والاهتمام المتزايد للدول العالم بجذب التمويل، قالت كوزاك تحسين وتوسيع التعاون الدولي بما في ذلك على سبيل المثال مجموعة البريكس هو أمر نرحب به ونشجعه ما دامت أنها تهدف إلى الحد من تجزئة السوق وزيادة التجارة وخفض التكاليف الاستثمار. وأضافت مديرة دائرة الاتصالات أن الصندوق النقدي الدولي يسعى من جانبه إلى تجلب

1- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص ص 279-282.

2- سباع نسرين، تكي صبرين، مرجع سابق، ص 17.

تجزئة الاقتصاد العالمي واختتمت حديثها قائلة: "تحذر من تكاليف الانقسام لكننا بالطبع ترحب بالدول التي تعمل معا للتغلب على المشاكل وإيجاد الحلول التي تساعد الاقتصاد العالمي"[1].

الفرع الثالث:

علاقة دول البريكس بالبنك العالمي

يعتبر البنك الدولي الهيئة المالية والدولية الثانية بعد الصندوق النقد الدولي، والمختص في تسير الحركة العالمية والنقدية الدولية، وقد ظهر في ظروف معينة وتنظيم محدد ويهدف إلى تشجيع الاستثمار ورؤوس الأموال للإعمار والتنمية الدول الأعضاء ومساعداتها على إنشاء المشاريع الضخمة، كما يقوم بمكافحة الفقر .." عدد البلدان الأعضاء فيه 189 بلد.

وباعتباره أكبر بنك تنموي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي[2] من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الانتمائية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقراً ليشكلا معا البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كتب مع جميع مؤسسات

1- صندوق النقد الدولي يرحب بتوسيع مجموعة البريكس، مقال صحفي بجريدة الشرق الأوسط على الموقع www.AAwsal.com ، بتاريخ 2023/12/09، على سا 20:25.

2- Louis (Sabourni) organismes économique internationaux, Edition la documentation, Paris, 1994, p p 171-172.

مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك[1].

ويمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع، لكن بتدشين بنك البريكس عام 2015 بمشاركة دول البريكس الأساسية (الصين والبرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا) بهدف توفير سيولة للمشاريع التنموية والنمو الشامل في الدول الأعضاء والأسواق الناشئة ليكون بمثابة المصرف البديل والموازي للبنك الدولي، وبقيمة رأس المال المصرح به هو 100 مليار دولار، وقال رئيس البنك التنمية الجديد كوندا بور فامان كاماث " ليس هدفنا هو تحدي النظام القائم بالفعل بل أن نحسن ونكمل هذا النظام على طريقتنا"[2].

المطلب الثاني:

الطبيعة الخاصة للبريكس

المعيار الحقيقي للاعتراف بالمنظمات الدولية هو وجود ميثاق أو دستور أو معاهدة وشخصية قانونية وتخضع للقانون الدولي العام، لذلك يمكن أن نقول إن مجموعة البريكس هي منظمة دولية غير رسمية، لأنها لا تتمتع بشخصية قانونية داخل دول الأعضاء ولا تلتزم بأغلبية الأصوات ولا القمم السنوية، فلها اجتماعات استشارية، إلا أنها تتميز بطبيعة خاصة

1- Jean (Marchal) JACBues le (Callon), le systheme monétaire international, edition ciyons, 8ème édition, Paris, 1984, pp 18-35.

2- البنك الدولي للانشاء والتعمير، مقال منشور على الموقع: www.albankaldawli.org، بتاريخ 2023/12/31، على سا 04:42.

في الجوانب المتعلقة بنموها كتتل دولي (فرع أول) وبروزها كقوة اقتصادية في الساحة الدولية (فرع ثاني) وبقدرتها في التأثير على الاقتصاد العالمي وتشكيل تحالفات جديدة (فرع ثالث).

الفرع الأول:

اعتبار مجموعة البريكس قوة اقتصادية

تسعى مجموعة دول بريكس إلى خلق نظام عالمي جديد متعدد القطبية تقوده لاحقا، كما تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، السياسي والثقافي لتحقيق مصالح الدول المشتركة، من خلال تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب يكون مؤثرا في رسم السياسات العالمية الجديدة وله القدرة على الصمود في وجه ما يعتري العالم من أحداث اقتصادية.

من هنا بدأت دول بريكس بتشكيل مجموعة من المؤسسات والأنظمة، فأنشأت مصرفًا جديدا موقعه مدينة شنغهاي الصينية، سمي بنك التنمية الجديدة وصندوقا، أطلق عليه صندوق بريكس" ليكونا بديلين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتم إنشاؤها لدعم النمو والتنمية على مستوى الدولي ما يمثل الخطوة الأولى في مخطط المجموعة لإنشاء نظام عالمي جديد.

ولعل الهدف غير المعلن، يتمثل في إنشاء مؤسسات دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية، أي لتحرير العالم من قيودها وتأثيرها والتحكم في رسم السياسات الدولية العامة[1]. وجاءت التحولات الاقتصادية الكبرى لمصلحة مجموعة بريكس، حيث اكتسبت خلال الفترة الأخيرة المزيد من الزخم بعدما عقدت القمة الرابعة عشر المكونة من (روسيا، الصين، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) والتي تضم في عضويتها 5 دول، تسيطر

1- البريكس القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، مقال منشور على الموقع:www.almayadeen.net ، بتاريخ 02/01/2024، عل سا 18:04.

على نحو 41% من سكان العالم كما تغطي مساحة الدول الأعضاء نحو 40 مليون كيلومتر مربع أي ما يعادل 26% من الناتج الإجمالي العالمي بحسب تقديرات عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 33% قريباً، فضلاً عن ذلك فإن إجمالي الاحتياطي النقدي الأجنبي المشترك لدول تجمع بريكس يقدر بنحو 4 تريليونات دولار.

تمتلك مجموعة البريكس مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي فاعل وقادر على وضع قواعد لهذا النظام، وفي المقابل لديها ما يكفي من عوامل الضعف التي قد تؤثر في عملها، وخاصة بعض دولها لها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن بالرغم من هذا يرى أهل الاختصاص أن عناصر القوة هذه بإمكانها التغلب على نقاط الاختلاف وعوامل الضعف للحد من هيمنة النظام الدولي الأحادي القطب، وبالتالي تمكين دول البريكس من البروز في النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى[1].

كما يرى الآخرون أن نسبة مساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي ب 60.25، والتي قد ترتفع إلى 28.80% بعد انضمام الأعضاء الجدد، مما يسمح من تمكين دول مجموعة البريكس من السيطرة على 20% من التجارة العالمية وفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية. كما أنها تسعى المجموعة إلى أن ينعكس التوسع بأعضائها التفوق عمليا من خلال توسعة نشاطها الاقتصادي الرامي لمواجهة هيمنة الدولار الأمريكي، كما أن التوسع يؤدي بدوره إلى تحقيق قوة المجموعة الهادفة إلى أن تكون محركا لنظام عالمي جديد وأن تقود مجموعة التغيرات الديناميكية على الخارطة الاقتصادية الدولية[2].

1- البريكس القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، بتاريخ 02/01/2024، على سا 18:04.

2- بريكس في 2024 قوة اقتصادية هائلة مع انضمام هذه الدول، مقال منشور على الموقع: News.arabia.com SKY، بتاريخ 2024/01/02، على سا 17:40.

الفرع الثاني:

نمو البريكس كتكتل دولي.

تظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها وعدم تصدع اقتصاديات، هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008، بالإضافة إلى القوة الديموغرافية للتكتل حيث يقطنوا مجموعة دول البريكس حوالي 3 مليار نسمة بنسبة 42.1%، من إجمالي سكان الأرض. كما تتربع هذه الدول على مساحة 39.7 مليون كيلومتر مربع بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة العالمية من الناحية الاقتصادية، يبلغ رأس المال المجموعة بريكس ما يقرب من 200 مليار دولار تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنة 2016 حوالي 16.4 تريليون دولار بنسبة 22.3% من الحجم العالمي، كما تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو التالي: الصين الثانية عالمياً، الهند الرابعة عالمياً، روسيا السادسة عالمياً، البرازيل التاسعة عالمياً، جنوب إفريقيا 25 عالميا[1]، وقد رأى جيم أونيل، الخبير الاقتصادي، أن دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) كقوة اقتصادية قد تلعب دوراً أكبر في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، حيث وجه الانتباه إلى النمو والاقتصادي لأسواق هذه المجموعة، وطلب من منتديات صنع السياسات العالمية أن تدمج قادة دول البريكس وذلك نظراً لتأثير البعد السكاني على الأداء الاقتصادي، وخلص إلى أنه إذا زادت دول البريكس من إنتاجياتها ستصبح عملاقة اقتصادياً بسبب حجم أسواقها المحلية ونمو تجارتها العالمية في ظل العولمة، وقد توقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي المشترك لهذه المجموعة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للدول المجموعة السبع بحلول عام 2037.

1- مجموعة البريكس، القوة الصاعدة في العلاقات الدولية، مقال منشور على الموقع:www.noonpost.com ، بتاريخ 02/01/2024، على سا 18:26.

وعند تناول مستقبل البريكس فإن هناك مجموعة من التصورات الممكنة في تطور البريكس والأكثر احتمالا هي: الحفاظ على وضع منتدى الدول الناشئة الموجودة لمناقشة أجندة عالمية صاغتها دول أخرى، وتحالفات فوق الوطني وكذلك زيادة قدرتها على التأثير على جدول الأعمال العالمي باستخدام أدوات التكامل السياسي، مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي، وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين الدول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وبفصل قوتها الاقتصادية المتنامية، سيكون هذا الاتحاد قادراً على إيجاد إجابات لتحديات التي تواجهها هذه الدول، إضافة إلى السعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي، ولكن أيضاً السياسي والثقافي، فإن التكامل الاقتصادي، إذا ما عزز إلى حد كبير، سيمكن الأعضاء من تحقيق قدرة تنافسية عالية كافية لمعالجة المشاكل العالمية التي تواجه البشرية جمعاء، فلقد مثل تكتل البريكس نهجا متعدد الأقطاب وإستراتيجية للتعايش السلمي باعتماده على مبادئ أساسية لديمومته هي: الاحترام المتبادل السيادة الدول وأراضيها وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف وتعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم وكذلك تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية[1].

بالتالي، ساعدت تلك التصورات والنهج المتبع من دول تكتل البريكس في البروز واعتبارها أحد نماذج القوة الاقتصادية و كتكتل عالمي تجتمع خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربع قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، أن يشكل قوة دولية لا يستهان بها، وتتجه لتكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية، وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.

1- وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمية، تكتل البريكس نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة النهرين، عدد 56، ص 172.

وقال وزير المالية الصيني لوجي وي خلال حفل تدشين البنك، إن بنك التنمية الجديد الدول البريكس سيكمل النظام المالي الدولي القائم بطريقة سليمة وسيترك اثرا على الاقتصاد العالمي[1].

الفرع الثالث:

علاقة البريكس بالدول السبع

في الوقت الذي يسعى فيه الغرب للسيطرة عالميا، ظهرت مجموعة البريكس لتعطي آملا لدول العالم، في أن عالم القطب الواحد لن يستمر إلى الأبد، وأن هناك من يفكر في تغيير كبير ليس اقتصادياً فقط ولكن سياسيًا أيضاً، حيث أعلنت عدة دول عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة، تؤكد أن هذه المجموعة التي بدأت من خلال أربع دول فقط وانطلقت من روسيا ستعمل على تغيير كبير في موازين القوة الاقتصادية والسياسية عالمياً. تم الإعلان أخيراً عن تفوق مجموعة البريكس لأول مرة على دول مجموعة السبع الأكثر تقدماً في العالم، وذلك بعد أن وصل إنتاج البريكس إلى 31.5% مقابل 30.7% للقوى السبع الصناعية، وحسب الصحيفة الفرنسية لجورنال دو ديمانش، فالاتجاه التصاعدي الذي حققته بريكس سيستمر خاصة في أسواق الصين والهند، ومجموعة البريكس تهدف إلى زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملات المحلية ما يقلل الاعتماد على الدولار وتعتبر

1- ما هو بنك التنمية؟ الذراع المالية لمجموعة البريكس، مقال منشور على الموقع: ray onlinetic com ، أطلع يوم: 2024/04/04، على سا 18:45.

المجموعة أن توسيع البريكس هو أحد الأمور المهمة التي وجب العمل عليها، حيث يمثل سكان المجموعة حالياً 42% من سكان العالم[1].

أما مجموعة السبع فهي الدول الصناعية الكبرى وتضم اقتصاديات متعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان وكندا وبريطانيا وعقدت المجموعة 48 قمة ويعيش 800 مليون شخص في دول مجموعة السبع، وحسب شركة الاستثمارات البريطانية consulting acorn macro فإن مجموعة بريكس تعد أكثر تطورا صناعيا من مجموعة السبع الكبرى، وهو ما يؤكد على أن قوة أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على كتلة اقتصادية عالمية مهمة، وبالتالي نفوذ عالمي جديد، وبدأت بريكس في تقديم نفسها كبديل للكيانات المالية والسياسية الدولية الحالية بعدما بدأت كرمز للاقتصاديات الأسرع نموا حول العالم ويبدو أن الأمر قد يصبح حقيقة قريباً ليس فقط من خلال الناتج الإجمالي للمجموعة والذي تفوقت فيه على السبع الصناعية[2].

1- البريكس قوة صاعدة تواجه مجموعة السبع و تحطم أرقامها الاقتصادية، www.sputmik.arabic.ae، نشر يوم 2023/12/29، على سا 21:30.

2- البريكس قوة صاعدة تواجه مجموعة السبع و تحطم أرقامها القياسية، مقال منشور على الموقع: www.sputnik.arabic.ne ، بتاريخ 29/12/2023، على سا 21:30.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال الفصل الأول الإحاطة بطبيعة مجموعة البريكس أو بالأحرى الطبيعة القانونية لهذا التجمع، وتقديم مفاهيم أساسيه حول المفهوم العام لها في مبحثين أساسيين، أين استنتجنا من خلالهم أن مجموعة البريكس كمجموعة متكونة من دول صاعدة ذات معادلات النمو اقتصادي التي تتميز بالنمو السريع وكذلك تعرفنا على المكانة القوية والمهمة بين المنظمات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وكذلك البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

وفي قراءتنا للطبيعة الخاصة لمجموعة البريكس نستطيع استنتاج النمو المتواصل لهذه المجموعة بروزها كتكتل دولي عالمي متمتعة بالقوة الاقتصادية بالنسبة لأعضائها بحيث تمتلك عناصر قوة جماعية لا يمكن إغفالها بعد أن كان حجم اقتصاد البريكس حوالي 26 تريليون دولار بما يمثل 25.6% من حجم الاقتصاد العالمي في 2022 فسيصبح بعد اهتمام دول الستة الجديدة حوالي 29 تريليون دولار، بما يمثل 29% من حجم الاقتصاد العالمي.

وهنا نكون قد قدمنا الطبيعة القانونية لمجموعة البريكس و طبيعتها الخاصة حتى نكون قد هيئنا الأرضية للقارئ للتعرف على الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الأدوار الاقتصادية لمجموعة البريكس

تعتبر المجموعة البريكس واحدة من أبرز المجموعات الإقليمية، للقوى الصاعدة، خاصة في المجال الاقتصادي أين شهدت تحولات ملحوظة ومهمة في تغيير السياسة الاقتصادية للعالم، ويرجع ذلك لمقوماتها البشرية، الطبيعية وحتى السياسية، فأعضاؤها تمثل نسبة كبيرة من سكان العالم، وناتج اقتصادي إجمالي كبير بقيمة تفوق 18,558 مليارددولار، كما أنها تستحوذ على ثلاثة أرباع الاحتياط الأجنبي من العملة الصعبة، أي ما يقارب 4 تريليون دولار أمريكي لسنة 2019، كل هذا أسرع في تغيير أو بالأحرى في اتساع الأدوار الاقتصادية، وتعزيز نشاطها الريادى في الشؤون العالمية لذلك نجد أنها تساهم في تقييم وتنشيط الاقتصاد العالمي بصفة عامة (مبحث أول) كما أنها تتخل بشكل ايجابي في تفعيل التعاون الاقتصادي الإفريقي على وجه الخصوص (مبحث ثاني).

المبحث الأول:

تقييم مساهمة البريكس في الاقتصاد الدولي

بداية يعرف الاقتصاد الدولي بأنه أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين الدول أي أنه يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة سواء ما يتعلق منها بالجانب الحقيقي في صورة تدفقات للسلع وتحديات عوامل الإنتاج[1].

فمساهمة البريكس في الاقتصاد الدولي لها أبعاد عدة فقد يشكل تحالفا قويا بين الدول الناشئة الكبرى و يعزز التعاون الاقتصادي بينها، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار على المستوى العالمي، بالإضافة إلى ذلك يساهم البريكس في تعزيز

1- د. محمود يونس، علي عبد الذهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، التجارة الدولية و التكتلات الاقتصاد، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية 2015، ص 9.

الاستقرار المالي والنقدي عبر التعاون في مجالات عدة، كالبنوك المركزية، وتبادل العملات و دعم التنمية المستدامة من خلال تقديم التمويل والمساعدة الفنية للمشاريع التنموية في الدول الأعضاء مما يعزز البنية التحتية ويساهم في رفع مستوى المعيشة.

مجموعة البريكس تتمتع بثروات طبيعية هائلة، حيث تمتلك البرازيل احتياطيات ضخمة من المعادن، وتقترب من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فيما تمتلك روسيا ثروات من الفحم والبترول والغاز، والصين تبرز كأكبر منتج للطاقة المتجددة وتتمتع بقطاع زراعي متقدم، وجنوب إفريقيا تمتلك ثروة هائلة من البلاتين والذهب[1].

الهند تمتلك موارد طبيعية غنية، مع تنوع في الطبيعة والأنهار والأراضي الصالحة للزراعة. كما تدعم دول البريكس النظام التجاري المتعدد الأطراف وتهدف إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية، وقد ساهمت مجموعة البريكس بنسبة 31.5% في الاقتصاد العالمي في عام 2021، مما يبرز دورها المتزايد في القرن الحادي والعشرين.

في نهاية عام 2021، بلغت الصادرات السلعية على مستوى العالم 24.4 تريليون دولار، بينما بلغت الواردات السلعية 22.6 تريليون دولار. وكانت الصادرات السلعية لمجموعة السبع الصناعية تمثل 28.1% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، بينما بلغت الواردات السلعية لنفس المجموعة نحو 33.5% من إجمالي الواردات السلعية للعالم[2].

بشكل عام فإن مساهمة مجموعة البريكس في الاقتصاد الدولي تتجلى في نمو الانتاج المحلي الإجمالي (المطلب الأول) ومواجهة التحديات التي تواجه البريكس (المطلب الثاني).

1 – فاطمة أمحمدي، مرجع سابق، ص 37.

2–إسلام سعيد، مجموعة بريكس تعيد تشكيل القوى الإقتصادية العالمية، القاهرة، على الموقع: www.youm7.com، بتاريخ :2024/02/23، على الساعة 12:54.

المطلب الأول:

نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء

في سبتمبر 2012 قال وانج تشاون وزير الخارجية الصيني، إن حجم التجارة السنوي بين الأعضاء الخمس في البريكس قد زاد بنحو ست مرات في العقد الماضي ليصل إلى 300 مليار دولار أمريكي سنة 2011.

حصة التجارة البنية لدول البريكس بناء على رقم معلم في عام 2012 و هو 300 مليار دولار يضعها في موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بديلا نقديا، و لكن معدل التجارة البالغ 600% في عقد واحد يعطي أفقا واسع الإحتملات. إذ أسست دول هذه المجموعة بنكا لتمويل يبلغ رأس ماله 100 مليار دولار عام 2012[1].

كما أن حصة هذه الدول من تبادلاته التجارية مع العالم الخارجي أخذ في النمو خلافاً لتراجعات حصص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية والسبب في نجاح دول البريكيس في هذا الميدان هو أن المعاملات التجارية البينية لدولها تعتمد كلها على الدولار، في ما يتم وفق العملات المحلية لشركاء البريكس التجاريين، على الرغم من أن هذه التعاملات لا تزال قليلة نسبيا، فإن التنامي في التجارة الدولية يجعل الدولار في مأزق خاصة في حالة زيادة التعامل بالعملات المحلية و من خلال معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات الأجنبية، وأيضاً من خلال الاحتياطات النقدية التي سجلتها دول البريكس، نلاحظ أن مجموعة البريكس في تصاعد مستمر في الاقتصاد

1- فاطمة أمحمدي، مرجع سابق، ص 39.

الدولي. وتعتبر نسبه الناتج المحلي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة لقياس الوزن الاقتصادي لدولة أو أي تكتل ما في النظام العالمي الاقتصادي[1].

فعلى الرغم من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، واستمرارية النظر لها بأنها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم، إلا أن هناك الكثير من الشواهد التي تثبت عكس ذلك، لاسيما بروز العديد من الاقتصاديات الناشئة والتكتلات الاقتصادية من بينها مجموعة البريكس التي وصل ناتجها الإجمالي المحلي 25% سنة 2016، و يتجاوز عدد سكانها أكثر من 42% من إجمالي سكان العالم. كل هذه المعطيات تأكد على أنها قوة اقتصادية كبيرة كغيرها من القوى و التكتلات الاقتصادية القديمة والحديثة التي برزت على الساحة الاقتصادية العالمية، و من هنا يمكن القول أنه هنالك انتقال من فرضية هيمنة الأحادية القطبية على الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب[2].

الفرع الأول:

قوة حجم صادرات البريكس

تكتسب دول البريكس صفة القوة المالية، فبالنظر إلى مساهمة مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي والتي وصلت إلى 31.5% ويكشف أداء تجمع دول بريكس أن حصيلة

1- بن عمر محمد، جاب الله آدم، الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية وتطلعات السياسية، مذكرة شهاده الماستر، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الزيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2020، ص 57.

2- عصام باباي، عبد السلام سليمون، إصلاح المؤسسات المالية الدولية في ظل تنامي دور مجموعة البريكس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جيجل، 2018، ص 85.

الصادرات السلعية المجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليون دولار وهو ما يمثل 20.7 % من إجمالي الصادرات السلعية للعالم.

وتكتشف لنا هذه الأرقام تنامي مستمر لصادرات دول مجموعة البريكس بقيادة الصين بوصفها الوزن الأكبر في صادرات دول المجموعة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تأثير أكبر وأقوى لدول المجموعة على حركة التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة. إلا أن التواصل لتوافق حول عمليه موحدة أو منصة للتبادل التجاري عبر العملات المحلية سيكون له تأثير كبير على حركة التجارة العالمية بحسب التقديرات[1].

وتعتبر نسبة صادرات إلى إجمالية صادرات العالمية ثاني أهم مؤشر لقياس الوزن الاقتصادي لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي[2].

الفرع الثاني:

أهمية واردات البريكس

حصة مجموعة البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للتجارة العالمية، تحسنت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين من 3.6% إلى أكثر من 15%، في الصين زادت حصتها من أقل من 2% إلى 9% مع إرتفاع حصة البرازيل من 1.2% إلى 8%، وروسيا من 1.5% إلى 2.3% والهند من 0.5% إلى 1.8% أما جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة من المجموعة التي بقي نصيبها في التجارة العالمية ثابتا على مدى العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل نمو الواردات من 11.3% إلى 20.4% خلال الفترة بين

1- إسلام سعيد، مرجع سابق ، السبت 2024/02/27، الساعة 04:11.

2- بن عمر محمد، جاب الله آدم، المرجع السابق، ص 58.

1990 و 2009، ما يدل على أن التجارة لعبت دورا مهما في تعزيز أفاق النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

وتعد التجارة هي واحدة من أهم المؤشرات لكيفية التعاون بين الدول البريكس وتظهر البيانات أن التجارة البينية، لبلدان البريكس تشكل 8.5% من إجمالي التجارة في هذه البلدان ولاسيما في سياق الاتفاقات التجارية الثنائية التي تبرمها دول البريكس يصبح رقما كبيرا[1].

يكشف أداء تجمع دول البريكس أن حصيلة الواردات السلعية في عام 2021 3.9 تريليونات دولار أي ما يعادل 17% من إجمالي الواردات الصناعية في العالم. وتجدر الإشارة أن الصين تمثل ركيزة الميزان في التجارة الخارجية السلعية لمجموعة دول البريكس حيث أن وارداتها تمثل 68.7% من إجمالي واردات المجموعة السلعية[2].

المطلب الثاني:

التحديات التي تواجه البريكس

لقد أثار ظهور البريكس على الساحة الدولية ردود أفعال ومواقف متباينة، فالبعض قد اعتبر البريكس قطب جديد أنهى الأحادية القطبية، ووضع الأسس لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بينما رأى آخرون أن تجمع بريكس هو مجرد تركيب لفظي وفقاعة لا أثر لها وسرعان ما ستزول عن الساحة الدولية، وقد استند أنصار هذا الرأي إلى أن تجمع

1- كاروس أحمد، طويل آسيا، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس و أثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020، رقم المجلد 10 العدد3، ص 404.

2- عبد الحافظ الصاوي، صراع تجمع البريكس و مجموعة السبع الصناعية، هل نحن أمام نظام عالمي جديد، على الموقع: www .Aljazeera.net.ebusiness، بتاريخ النشر 2022/07/05، الساعة47: 11.

البريكس يواجه عدداً من التحديات التي يمكن إجمالها في التحديات السياسية الأمنية (الفرع الأول) و التحديات الاقتصادية الاجتماعية (الفرع الثاني)[1].

الفرع الأول:

التحديات السياسية الأمنية

تضم البريكس مجموعة من الدول الرائدة في المجال الأمني كروسيا والصين والهند، وهذا ما يجعلها بحد ذاتها كتكتل تهديدا أمنيا حقيقيا قد يقف يوما ما بثبات في وجه هيمنة القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فمن البديهي أن تقوم هذه القوى بمحاولة تفكيك هذا التكتل الأمني الوليد قبل أن يطور تجربته التكاملية فيصبح أكثر ترابطا وانسجاما وقوة.

يمكن حصر المعوقات السياسية الأمنية، في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المؤسسات الأمنية التي تسيطر عليها كحلف الناتو لإضعاف الموقف السياسي والأمني لبعض دول، أعضاء البريكس كإستنزاف روسيا في منطقة الشرق الأوسط وفي سوريا تحديدا تحت ذريعة حماية الأقليات والديمقراطية، وتضارب بعض الرؤى الأمنية والسياسية بين أعضاء دول البريكس (تضارب المصالح الروسية الصينية في ليبيا وسوريا نموذجا) وهنا ما يؤدي إلى هشاشة الموقف السياسي الأمني الخارجي لتكتل البريكس و تعرضه للمساومة السياسية، وكذا النزاعات الداخلية الحدودية بين أعضاء البريكس (النزاع الهندي الصيني حول ترسيم الحدود بينهما نموذجا) تعطي المؤسسات الدولية الرسمية المجال للتدخل لوقف إطلاق النار وتم بالفعل إنشاء خط حدودي لوقف إطلاق النار بين الجارتين

1- مجد أكرم ناصر الزعبي، انعكاسات أزمة كوروناعلى التكتلات الاقتصادية الدولية (دراسة حالة البريكس)، مجلة دراسات دولية، العدد 93، العراق، 2023، ص 3.

العضويتين في البريكس. وكذالك تعرض مجموعه البريكس للقرصنة والهجمات السيبرانية بحكم إعتمادها على تكنولوجيات الإتصال وتوافر هذه التكنولوجيات لديها، وأخيرا المخاوف الدولية المتنامية حول نوايا البريكس الأمنية التي تبقى دائما محل شك من طوق التكتلات الأمنية والدول العظمى خاصة بعد (قمعها) التي تناقش على هامشها مكافحة الإرهاب والتقييم الأمني لأوضاع بعض مناطق النزاع والجريمة المنظمة، كالتوصيات الروسية وتبادل الخبرات مع جنوب إفريقيا الإنفصالية التي تنشط في إفريقيا الجنوبية عموما[1].

هذه التحديات وغيرها تتطلب العمل الجاد والتنسيق من طرف الدول الأعضاء البريكس لإجتيازها وهذا ما سيكون عاملا حاسما في المستقبل لتطوير التكتل من اقتصادي إلى أمني وسياسي يحمي دول البريكس ضد تهديدات الأمنية المحتملة .

الفرع الثاني:

التحديات الاقتصادية والاجتماعية

يمثل البريكس بشكله الراهن تكتل إقتصادي مهم وقوي يضمن لأعضائه نوعا من الإستقرار وبالتالي إستقرار إجتماعي لدرجة معينة، لكن هذا لا يجعله بدون مشاكل وتحديات إقتصادية وإجتماعية، بالرغم من أن البريكس يضم أعضاء ذو إقتصادات قوية على المستوى العالمي، إلا أن ذلك لم يمنع تخطي البريكس لمجموعة من الصعوبات الإقتصادية الإجتماعية: حيث يعتبر الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي من أهم المشاكل التي تواجه اكبر عضوين اقتصاديين لمجموعة البريكس حيث أنه هو بالرغم من تشكيلهما للنواة الاقتصادية الصلبة للبريكس، تواجه الصين والهند مشكله الأمن الغذائي تحت ظل تعدادهما السكاني الذي يفوق 2.753 مليار نسمة مجتمعين، وكذا يسعى إلى العمل على إنجاح بنك التنمية

1- بن عمر محمد، جاب الله آدم، المرجع السابق، ص84.

الجديد (New développement bank) كبديل لصندوق النقد الدولي الذي سيطر عليه الو.م.أ بصفتها أكبر مساهم فيه والبنك الدولي بحيث يواجه بنك التنمية الجديد مجموعة من الصعوبات أهمها عدم توافق النظم المالية والأسواق الدول المشكلة للبريكس، كما عليه تحدي توحيد العملة أو على الأقل دعم عملة الصين اليوان (yuan)بصفتها المساهم الأكبر في بنك التنمية الجديد بنسبه 41% أي ما يعادل 41 مليار دولا، كما أن عامل الإختلافات الثقافية وتاريخية والبعد الجغرافي يعتبر أحيانا عامل قوه ولكنه كذلك من بين الصعوبات التي تواجه سلامة إتحاد دول البريكس في تكتل اقتصادي كبير[1]، ويسمح عدم إنسجام الأسواق المالية لتكتل البريكس وضعف بورصة على الأقل عضوين من أعضائها والتباين الإنتاجي الكبير بين إقتصادات أعضاء البريكس بلا شك يمكن بطريقة أو بأخرى إيجاد حلول ملائمة لتخطي كل هذه المعوقات لكن يجب تحقيق ذلك إيجاد أسواق جديدة والإنفتاح عليها ومساعدة أعضاء البريكس لبعضهم للنهوض باقتصادهم بعيدا عن الاختلافات السياسية التي تهدد التواصل وسلامة التكتل الذي يعتبر ناجحا لحد الأن أو على الأقل يسير نحو آفاق واعدة.

فمن بين التحديات الاجتماعية أيضا فالفقر أصبح ظاهرة منتشرة في المجموعة منها الصين، فتحول البلاد من كونيا كانت أكثر المجتمعات متساوية في العالم إلى دولة غير متكافئة نسبيا وتتزامن الزيادة عدم المساواة مع التحول نحو النمو الاقتصادي والتركيز على المناطق الحضرية على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما أدى إلى تدبور الأوضاع الاجتماعية في المناطق الريفية[2].

1- بن عمر محمد، جاب الله آدم، المرجع السابق، ص 85.

2- سيدهم ليندة، مجموعة البريكس منظور جديد للتكتلات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر للعلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص94.

المبحث الثاني:

التعاون الاقتصادي بين البريكس وافريقيا

وسط أزمات سياسية واقتصادية يمر بها العالم، وفي ظل المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى. وتطلع الدول النامية عامة، والإغريقية خاصة، نحو البحث عن شركاء تنمويين وخلق نافذة للعب دور أكبر على الساحة العالمية، أعلن زعماء دول البريكس توسيع العضوية المجموعة لتظم ستة أعضاء جدد، بينهم دولتان افريقيتان هما مصر وإثيوبيا وذلك إعتبارا من 1 يناير 2024، و ذلك من خلال قمة البريكس التي استضافتها جوهانسبورج في الفترة من 22 إلى 26 أغسطس 2023 تحت شعار " البريكيس وافريقيا : الشراكة من أجل النمو المتسارع المتبادل والتنمية المستدامة، والتعددية الشاملة[1]".

وجاء قرار التوسع الثاني للمجموعة بعد 13 عام من قرار التوسع الأول، الذي ضم جنوب افريقيا كعضو خامس في المجموعة، التي تأسست من عام 2001 وكانت تدعى BRICوهو اختصار الحروف الأولى من أسماء الدول الأربعة المؤسسة البرازيل B وروسيا Rو الهند I و الصين c وعلى الرغم من محاولة بكين طرح فكرة التوسع مرة ثانية عام 2017 إلى أن دولا مثل الهند والبرازيل رفضت مناقشة الفكرة أنذاك خشية من أن يؤدي ذلك إلى إضفاف قوة البريكس. ولكن التوترات المتزايدة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والتنافس المتزايد بين بكين وواشنطن. دفع الصين وروسيا نحو إعادة إحياء فكرة توسيع البريكس مرة ثانية في عام 2022 مع ازدياد عدد الدول الراغبة في الإنضمام والتي تخطت 40 دولة بينهم عدة دول إفريقية، بما في ذلك مصر وإثيوبيا وزيمباوي الجزائر ونيجيريا

1- هايدي الشافعي، بريكيس بلس" إفريقيا بين التحديات والمكاسب المتبادلة" المركز المصري للفكر والدراسات الاسترتيجية ،www.https//ecss.com.eg/36753، تم النشر في 2023/09/17، ساعة 20:54، ص 1.

والمغرب والسنغال والسودان وتونس.[1] و من خلال هذا المبحث نتطرق إلى مستقبل شراكة مجموعة البريكس مع إفريقيا (المطلب الأول) ثم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول مجموعة بريكس (المطلب الثاني).

المطلب الأول :

تعاون البريكس مع إفريقيا

إحتلت القارة الإفريقية أهمية خاصة في قمم البريكس، وبصفة خاصة تلك التي عقدت في دولة جنوب إفريقيا. حيث تصدر شعار "البريكس وإفريقيا" القمم الثلاث التي عقدت في جنوب إفريقيا في أعوام 2013، 2018 و 2023. ومع إعلان دول البريكس عن نيتهم التوسيع نحو "بريكس بلس" كان لهذه القارة نصيب كبير من هذا التوسع، بإضافة دوليين أفريقتين من أصل ست دول تم منحهم عضوية كاملة في المجموعة، هما مصر من شمال إفريقيا، وإثيوبيا من شرق إفريقيا، مما يبرهن على الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية لدى دول المجموعة (البريكس) و يحمل العديد من الدلالات و الفوائد المتبادلة للجانبين. تسعى البلدان الإفريقية إلى الانتقال من الهامش إلى مركز صنع القرار عالميا ، ويأتي انضمام أعضاء مجدد للبريكس من إفريقيا في سياق دفع الدول الإفريقية للعب دور اكبر وأكثر فعالية على الساحة الدولية. وكخطوة هامة لكسب تأييد دول المجموعة في الحصول على مقعد دائم للاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين، لاسيما في ضوء رئاسات الدول الأعضاء في السنوات الثلاث 2023 – 2025، وهو الأمر الذي نجحت إفريقيا في تحقيقه بالفعل، خلال القمة الثامنة عشر لمجموعة العشرين التي استضافتها نيو ديلهي في الفترة من 9 إلى 10 سبتمبر 2023.

1- هايدي الشافعي، بريكيس بلس" إفريقيا بين التحديات والمكاسب المتبادلة" المركز المصري للفكر والدراسات الاسترتيجية ، مرجع سابق، ص 1.

ينظر إلى ذلك كجزء من خطة اكبر المطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي ومؤسساته بما في ذلك مجلس الأمن ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتكون أكثر عدالة بما يتناسب مع المعطيات الجديدة لدول القارة الإفريقية، وبالشكل الذي يضمن للدول الإفريقية المشاركة في صنع القرارات التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، خاصة بشأن القضايا ذات التأثير المباشر على دولتها، بما في ذلك التغير المناخي، والأمن الغذائي، والهجرة والطاقة، وإصلاح هيكل الديون الدولية، وهو أمر له أهمية خاصة في ظل معاناة العديد من الدول الإفريقية من أزمة ديون كبيرة، فضلا عن لعب دور اكبر في صياغة إتفاقيات تجارية أكثر عدالة وإنصافا مع دول القارة باعتبارها شريكا حقيقيا وليست مصدرا للمواد الخام فقط[1].

و بناءا على تحليل الفرص والتحديات المتوقعة، يعتمد تحقق السيناريوهات المستقبلية للشراكة بين تجمع بريكس والدول الإفريقية على عدداً من المحددات وهي: التوترات الجيوسياسية والاستقطاب العالمي، ومدى جاذبية الحلول الاقتصادية والفرص المقدمة من جانب المجموعة للدول الإفريقية[2]، وكذا القدرة على خلق آليات للتكامل الاقتصادي والنقدي عبر خلق روابط تجارية أو عملات مشتركة، وفي ضوء القرص والتحديات المتوقعة، وفي ضوء المحددات سالفة الذكر فإن مستقبل الشراكة بين بريكس وإفريقيا يمكن أن يسير باتجاه أحد السيناريوهات الأتية:

السيناريو الأول: شراكة شاملة بين دول التجمع ومعظم دول القارة الإفريقية ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حال قدمت دول تجمع البريكس حلولاً للدول الإفريقية

1- هايدي الشافعي، بريكيس بلس" إفريقيا بين التحديات والمكاسب المتبادلة" المركز المصري للفكر والدراسات الاسترتيجية، المرجع السابق، ص 2.

2- محمد بن عيسى، نقطة تحول قمة "بريكس" ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، مركز الإمارات للسياسات، على الموقع: https :eps.ae/ar/details/scenario/nuqtat-tahawl-brics-wamestaqbal-alsharaka-mae-afriqia ، تاريخ النشر 03/11/2023 ، على سا 21:05، ص 3.

للحصول على التمويل الميسر وزيادة الاستثمارات الخارجية، ويواجه هذا السيناريو تحديات عدة أبرزها المنافسة القوية من جانب العديد من الأطراف الدولية على الشراكة مع القارة الإفريقية، ما قد يقيد أو يبطئ حدوث هذه الشراكة الشاملة.

السيناريو الثاني: تعثر الشراكها بين دول التجمع والقارة الإفريقية، إن تتزايد إحتمالية تحقق هذا السيناريو في حال تبنت دول التجمع النظرية الضيقة القائمة على توجيه الشراكة مع دول القارة الإفريقية بناءا على المصالح الوطنية والأهداف الخاصة ببعض أعضاء البريكس داخل القارة (مثل جنوب إفريقيا أو الصين) وعليه فإن التجمع سيخسر فرصة التوسع، لكن الإصرار الصيني والهندي قد يدعم تشريع الشراكة مع دول القارة الإفريقية[1].

السيناريو الثالث: تباطؤ الشراكة بين دول التجمع والقارة الإفريقية وذلك بالنظر إلى استمرار جمع بريكس دون آليات واضحة للتكامل الاقتصادي والنقدي من ناحية أخرى قد يزيد الاستقطاب الدولي حول إفريقيا والتحديات التي تواجه النظام العالمي الاقتصادي و السياسي والمشكلات التي تعاني منها القارة من احتمالية حقق هذا السيناريو.

في ظل حالة الاستقطاب التي يمر بها النظام العالمي، ومع استمرار حالة عدم الاستقرار في العديد من دول القارة الأفريقية التي تأتي أيضا في سياق صراع دولي على المصالح في هذه الدول. يشير هذا السياق إلى ترجيح السيناريو الثالث ما قد يؤكده دخول الأعضاء الجدد للتجمع بداية عام 2024 ، وما سوف ينتج عن القمة المقبلة للتجمع في روسيا، ما يعني احتمالات تبلور هيكل مؤسسي واضح للتجميع وآليات للتكامل الاقتصادي يمكن البناء عليها وليس فقط مبادرات اقتصادية وسياسية ومجموعة من التوجهات

1- محمد بن عيسى، نقطة تحول قمة "بريكس" ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 4.

المشتركة[1]. وما يترتب عن قمة جوهانسبورغ لدول البريكس (الفرع الأول) ثم نتناول تقييم الشراكة الإفريقية مع البريكس (الفرع الثاني)

الفرع الأول:

قمة جوهانسبورغ لدول البريكس وإنهاء الهيمنة الغربية

شكلت قمة تجمع بريكس الأخيرة التي انعقدت في جوهانسبورغ نقطة تحول مهمة في مسار التجمع، ليس فقط بسبب ما فرضه السياق الدولي من أهمية، ولكن أيضا بسبب التحركات الجادة للتجمع لتوسيع مساحة حضوره في القارة الإفريقية، وكذا نظرا لكون الشراكة بين دول البريكس والقارة الإفريقية تواجه العديد من التحديات، أهمها غياب آليات التعاون الاقتصادي والتكتل التجاري، وغموض المعايير الخاصة بضم أعضاء جدد في التجمع وسيطرة وجهة النظر الصينية على توجه التجمع تجاه دول القارة. ومن المتوقع أن تمر الشراكة بين بريكس وإفريقيا بمرحلة تباطئ على المدى القريب، أقله إلى حين اتضاح بعض نتائج دخول الأعضاء الأفارقة الجدد للتجمع عام 2024، وما سوف ينتج عنه قمة بريكس المقبلة في روسيا وقد مثلت قمة تجمع" بريكس الخامسة عشرة، نقطة تحول مهمة في مسار التجمع، ليس فقط بسبب ما فرضه السياق الدولي من أهمية، باعتبار ذلك خطوة إستراتيجية قد تسهم على المدى البعيد في صياغة نظام دولي أكثر توازنا وأقل استقطابا.

1- محمد بن عيسى، مرجع سابق، نقطة تحول قمة "بريكس" ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص 4.

وأكتسبت قمة بريكس التي انعقدت في 22 أغسطس 2023 في جوهانسبورغ الجنوب إفريقية هذا الزخم مع ارتفاع التطلعات بمساهمة التجمع في إعادة صياغة نظام عالمي اكثر تعددية ، ما اجتذب اهتمام العديد من المتحمسين لدور التجمع والمتحفظين بشأنه على السواء[1].

و أدى هذا الربط بين قمة تجمع بريكس وبين التحولات النظام الدولي إلى إغفال الطبيعة الخاصة لهذه القمة على وجه الخصوص، والتي حملت اسما رسميا هو "بريكس وإفريقيا "، و شهدت مشاركة عشرات القادة والرؤساء الأفارقة، فضلاً عما شهدته من مكانة مركزية الموضوعات المتصلة بأولويات الدول الإفريقية[2].

وقد تفاعلت قمة البريكس وإفريقيا " مع قضايا القارة عن طريق الحضور الإفريقي البارز على مستوى المشاركين والقضايا: حيث تجاوزت قمة بريكس الخامسة عشر وضعها التقليدي بوصفها اجتماعاً دوريا لقارة الدول الخمس الأعضاء، إلى التحول المؤتمر موسع يجمع قادة الدول الخمس بعدد كبير من القادة الأفارقة. وذلك من خلال سابقه الحضور الإفريقي الكبير رفيع المستوى، حيث حضر القمة وشارك في أعمالها ورؤساء 12 دولة إفريقية، واحتلت القضايا الإفريقية مكانه بارزة في جدول أعمال التجمع كما ركز إعلان جوهانسبورغ الثاني لتجمع بريكس على عدد من القضايا وثيقة الصلة بتعزيز التعاون بين المنظمة والدول الإفريقية، بإعلان التأييد الكامل لأجندة الاتحاد الإفريقي 2023 ولمنطقة التجارة الإفريقية الحرة، واجتماع دول بريكس على أهمية تحقيق التكامل بين جهود التجمع والجهود الإفريقية في مجالات التصنيع والبنية التحتية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وكذا توسيع عضوية المنظمة بمراعاة التوازنات البنية الإفريقية: حيث شكلت قمة

1- محمد بن عيسى، المرجع السابق، تاريخ النشر 03/11/2023 ، على سا 21:05، ص 5.

2- إنطلاق قمة مجموعة البريكس في جوهانسبورغ وسط محاولات لإنهاء الهيمنة الغربية، على الرابط: France24.com، أطلع عليه يوم: 19 ماي 2024، على سا 20:41، ص 1.

جوهانسبرغ لتجمع بريكس نقطة قول رئيسية في تطور التجمع منذ إنعقاد قمته الأولى عام 2009. حيث أعلن رسميا عن توسيع عضوية التجمع بضم ستة أعضاء جدد هم مصر وإثيوبيا والإمارات والسعودية و إيران والأرجنتين، بحيث تبدأ مشاركتهم الفعلية ابتداء من يناير 2024. و التمهيد لظهور نظام مالي عالمي بديل أكثر استجابة للمشكلات الإفريقية: عقدت قمة بريكس وإفريقيا في وقت تعاني فيه العديد من الدول الإفريقية من مشكلات تتعلق بوقعها الهامشي غير المؤثر من النظام المالي العالمي، وقد تبنى بيان جوهانسبرغ الثاني مقاربة واقعية بشأن السيادة المالية من خلال التأكيد على تشجيع المنظمة الدول الأعضاء لاستخدام عملائها المحلية في التبادل التجاري البيني[1].

فضلا عن تعزيز قدرة الشبكات البنكية التي يمكن استخدامها في التحويلات المالية الآنية إستنادا للعملات المحلية، كما كلفت قمة جوهانسبرغ وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء بالشروع في دراسة آليات تعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية وتطوير آليات ومنصات جديدة للمستويات المالية، وذلك تمهيدا لعرضها على القمة السادسة عشر التي ستعقد في روسيا مطلع العام المقبل. وكذلك تلبية الحاجة لمنصة بديلة للإدارة الرشيدة للتنافس الدولي في إفريقيا، حيث قدمت قمة جوهانسبرغ لتجمع بريكس آليتين مفيدتين لترشيد التنافس الدولي في إفريقيا[2]، بدعم مقاربة تعدد الأقطاب والمساهمة في ضبط التنافس الدولي في القارة الإفريقية. بإعتبار أن التجمع يضم ثلاثة من أهم المتنافسين الدوليين في إفريقيا و هم الصين روسيا الهند، ليقدم ذلك منصة متاحة لبناء التوافق بين الدول الثلاث بما يتوافق مع سعي كل دولة لتعظيم عوائدها لكن بمنطق يغلب عليه التضامن بين القوى الدولية الصاعدة و بعضها البعض و قد حملت القمة الأخيرة لتجمع بريكس و التوجه نحو تطوير

1- محمد بن عيسى، المرجع السابق، تاريخ النشر 03/11/2023، على سا 21:05، ص 5.

2- أبرز نقاط "إعلان جوهانسبورغ" لقمة بريكس على الرابط: arabic.Rt.com/world/1489193، إطلع يوم 2023/08/24، على سا 10:18.

الشراكة مع القارة الإفريقية العديد من الفرص المهمة التي يمكن البناء عليها مستقبلا على المستويين السياسي والاقتصادي وهي : التحول التدريجي لتجمع بريكس من مجرد منتدى لتبادل الأفكار على نطاق واسع بين عدد من القوى الدولية الصاعدة، إلى منظمة نشطة للتعاون الدولي تركز على الجانب الاقتصادي والتنموي وتتمع بالأذرع التنظيمية المساعدة مثل بنك التنمية الجديد، الاستفادة من استخدام العملات الرقمية في تسوية التجارة المستقبلية بين دول البريكس حيث تستعد روسيا والصين والهند لإطلاق عملاتها الرقمية للاستخدام المشترك بحلول أوائل عام 2025. وتوجيه القضايا الاقتصادية العالمية في تجمعات اقتصادية أخرى أكبر وأكثر تأثيرا من خلال الاستفادة من رئاسة الهند و البرازيل وجنوب إفريقيا لمجموعة العشرين في الفترة من 2023 إلى 2025[1].

الفرع الثاني:

تقييم الشراكة الإفريقية مع البريكس

تتوافر العديد من التحديات التي يمكن أن تعطل تعزيز الشراكة الإفريقية بمجموعة البريكس، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية. وكذا المخاطر المتعلقة ببنية التجمع نفسه[2].

و طريقة إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية داخله وتتمثل هذه التحديات والمخاطر في الأتي: تزايد الاستقطاب داخل القارة الأفريقية بما يعطل آليات التعاون حيث ارتفعت حدة التنافس والاستقطاب، بين دول القارة نتيجة للتنافس الدولي على الموارد والمصالح المتوفرة في القارة الإفريقية، ما قد يؤدي إلى خلق حواجز تعطل آليات التعاون الاقتصادي بين دول

1- أبرز نقاط " إعلان جوهانسبورغ" لقمة بريكس، مرجع سابق.

2- محمد بن عيسى، المرجع السابق، تاريخ النشر 03/11/2023 ، على سا 21:05، ص 6.

القارة بعضها البعض وبينها وبين الجمعات الاقتصادية الكبرى، مع غياب آليات التكامل الاقتصادي داخل تكتل بريكس، حيث لا يملك تكتل بريكس حتى الآن صورة واضحة لآليات التكامل الاقتصادي يمكن بناء عليها في شراكته مع القارة الإفريقية، خاصة أن إفريقيا لها موقع استراتيجي ذو أهمية، بالرغم من ضعف اقتصادها مقارنة مع الدول الأخرى[1] ويعتمد التكتل في الأساس على قواعد منظمة التجارة العالمية. لذا فإن التكتل بحاجة لتطوير هذه الآليات للدخول في أشكال متقدمة من الشراكة مع دول القارة الأفريقية، خاصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بحكم رغبة جنوب إفريقيا في تسريع التكامل الاقتصادي والتعاون مع البريكس لأنها عضو مؤسس، و عدم وضوح معايير ضم الأعضاء الجدد، حيث ظهر في عملية التوسع الأخيرة غياب المعايير التي يبنى عليها ضم الأعضاء الجدد وخاصة على مستوى القارة الأفريقية، فلم تضم اقتصادات مهمة كانت طالبة للعضوية مثل نيجيريا والجزائر في الوقت الذي ضمت اقتصاديات تعاني من أزمات اقتصادية حادة مثل مصر والأرجنتين أو حربا مثل إثيوبيا، فتجربة الاتحاد الأوروبي بوصفه نموذجا للتكتلات الاقتصادية الناجحة تمنح لأعضائها فترة تأهيل للعضوية من خلال تحسين بيئة ومناخ الاستثمار، أو تطوير البنى التشريعية، أو الأوضاع المالية والنقدية، لكن لم يحدث ذلك على مستوى البريكس، ما يجعل تقسيم مدى الاستفادة التنموية والاقتصادية التي ستجنيها الدول بانضمامها لعضوية التكتل غير واضحة، وكذا هيمنة الصين على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دول التجميع والدول الإفريقية[2]، و هو ما يعني توجيه سياسات التجمع تجاه إفريقيا وفقا للسياسات الصينية بشكل كبير، و مركزية الصين في رسم التوجهات الخاصة بالتجمع تجاه القارة الأفريقية، وكذلك تفاوت الإمكانات والقدرات الاقتصادية داخل المجموعة وعدم وجود

1- عبد الرحمن علي عبد الرحمان، الأهمية الاستراتجية لمجموعة دول البريكس، محلية المستنصرية للدراسات العربية والدولية جامعة البصرة ، المجلد 16، العدد 65 مارس 2019، ص 98.

2- محمد بن عيسى، المرجع السابق، تاريخ النشر 03/11/2023، على سا 21:05، ص 5.

توازن اقتصادي بين أداء الأعضاء، في الدول الخمس المؤسسة تتمتع الصين بناتج محلي يصل إلى 18 تريليون دولار مقابل 480 مليار دولار لجنوب إفريقيا، وعلى المنوال نفسه هناك تفاوت بين الأعضاء الجدد، إذ يصل الناتج المحلي في السعودية إلى 1,18 تريليون دولار بينما لا يتجاوز 126 مليار دولار في إثيوبيا، وهو ما يفرض تحدي الأخذ بيد الاقتصاديات الضعيفة لتحسين أدائها الاقتصادي بشكل عام، حتى تصبح عضوا فعالاً في التكتل[1]، و إتساع نطاق التناقضات الداخلية بين دول البريكس، تتمتع دول البريكس باقتصاديات مختلفة إلى حد كبير من حيث الحجم، وتوجهات السياسة الخارجية لدول المجموعة في كثير من الأحيان، وهو عامل تعقيد لنموذج صنع القرار التوافقي للكتلة، وكذا تثير العلاقات الداخلية بين أعضاء مجموعة البريكس، والتي تشمل النزاع الحدودي المستمر بين الهند والصين وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البرازيل، وفرض العقوبات على روسيا، شكوكًا حول قدرتها على تنسيق المواقف، و قد يؤدي توسيع العضوية إلى زيادة خطر تباين المصالح، وإثارة المزيد من تحديات التنسيق، خاصة و أنه على الرغم ممن أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة صينية قد خفف التوترات إلا أن المملكة السعودية و إيران لا تزالان قويتين متنافستين في الشرق الأوسط، وعقبات أمام تنسيق الإجراءات المالية: بينما سعى دول المجموعة إلى إصدار عملة موحدة كبديل الدولار، والعملات المحلية في التعاملات على غرار اليورو في أوروبا، تشار شكوك كبيرة حول جدوى قيام البريكس بتطوير هذه العملة الجديدة على المدى القريب حيث تشير التوقعات إلى أن عملية التخلص من الدولار من المرجح أن تكون أبطأ مما يعتقده الكثيرون نظرا المتطلبات الاقتصادية اللازمة لإصدار مثل هذه العملة، خاصة في ظل التفاوت الكبير في حجم الاقتصاد بين الدول المجموعة وتنوعها، كما إلى التبادل بالعملات الوطنية يتطلب أن يكون الميزان التجاري بين الدول على قدر من التكافؤ، لتجنب تراكم فوائض ما عملات غير مطلوبة في

1- محمد بن عيسى، المرجع السابق، تاريخ النشر 03/11/2023 ، على سا 21:05، ص 6.

السوق العالمية، فعلى سبيل المثال، باعت روسيا مؤخرا كميات كبيرة من النفط إلى الهند وتعاملت بالروبية ، ولكن لأن صادرات الهند روسيا أقل بكثير مما تستورده فان موسكو تحتفظ الآن بالروبيات التي لا تستطع إنفاقها عالميا بإنشاء استخدامها في شراء سلع من الصين، وأخيرا تحدي القوى الغربية: يمكن النظر إلى أن توسع مجموعة البريكس هو عبارة عن تحد القوى الغربية مما قد يزيد من العداد الجيوسياسي والاستقطاب من الجانبين ، ففي الوقت الحالي فرضت الحرب الروسية الأوكرانية حالة من العداء المتطور بين روسيا ودول حلف الناتو، كما ترتفع التوترات تدريجيا بين الولايات المتحدة و الصين و في ظل ضم البريكس لدول مثل إيران، يمكن أن تتنامى مساحة التوتر بين دول البريكس والقوى الغربية الرئيسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما قد يحمل أثارا سلبية على فرض تعزيز العوائد الاقتصادية من تطوير منظمة بريكس على مستوى العضوية والنشاط كذلك، لكن تظهر عوامل أخرى قد تحقق من حدة هذا التوجه، أبرزها تركيز البريكس على بناء نظام مالي عالمي متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وشمولاً، دون أن تكون هذه الخطوات موجهة من أي طرف على نحو ما[1].

المطلب الثاني:

علاقة الجزائر بالبريكس.

الجزائر على غرار الدول النامية، تحاول هي الأخرى التموقع في خريطة هذا العالم الاقتصادي الجديد، و مسايرة التطورات وذلك عن طريق إقامة علاقات واتفاقيات مع دول مجموعة البريكس تمهيداً للانضمام إليها خاصة أن الجزائر لها مؤهلات وإمكانيات إستراتجية تضاهى الدول العضوة فيها خاصا بالتحديد في المجال الاقتصادي، لذلك من المهم إظهار

1- هايدي الشافعي، بريكيس بلس" إفريقيا بين التحديات والمكاسب المتبادلة" المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مرجع السابق، ص 3.

الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر تمهيدا للانضمام للبريكس (فرع أول) ثم إظهار العلاقة الموجودة بينها (فرع ثاني) وما يكون له من اثر ايجابي على المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للجزائر وتحقيق تنمية اقتصادية لدول المجموعة (فرع ثالث).

الفرع الأول:

الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر تمهيدا للانضمام إلى مجموعة البريكس

تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمكنها من أن تكون إضافة للبريكس، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيت المساحة، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا ورابع أكبر إقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه منعدمة، ما يمنحها إستقلالية أكبر في صنع القرار له[1].

أولا: موارد الطبيعية الغنية

كما أن الموقع الجيولوجي الذي تحتله الجزائر مكنها من امتلاك العديد من المعادن والثروات الطبيعية الهامة مثل الحديد، والنحاس، واليورانيوم، والذهب، والرصاص، والزنك، والفحم، والنفط والغاز الطبيعي، وتمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي. وقد نجحت الجزائر في رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويًا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويا في 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%.. وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك). وإن الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، والقيمة الكلية للاتفاقية تصل إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة زرزايتين في

1- هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023، إطلع يوم: 2022/12/28.

حوض إليزي (أقصى الجنوب). كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل هذا العام، بقيمة 25 مليار دينار (178.6 مليون دولار)، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرفأ سكيكدة شرقي الجزائر، بحجم 150 ألف متر مكعب[1].

ثانيا: الجغرافيا الإستراتيجية الفريدة

تقع الجزائر في الجهة الشمالية الغربية للقارة الإفريقية، وتعتبر أكبر دولة عربية وإفريقية من حيث المساحة، ويمتاز الموقع الذي تحتله بأهمية كبيرة، حيث أنها أهم بوابات قارة إفريقيا، كما تحظى موانئها بأهمية كبيرة لقربها من خطوط الملاحة البحرية الموجودة في البحر المتوسط، وأيضًا لقربها من الموانئ الأوروبية. ويوجد في الجزائر الكثير من الموانئ البحرية التي تستخدم للتجارة والصيد والنقل البحري. ومع انضمام الجزائر رسميا إلى مبادرة "الحزام والطريق" في 2019 ، دخلت الشراكة الجزائرية–الصينية مرحلة جديدة بالاتفاق على إنجاز مشروع مشترك لبناء أكبر ميناء إفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط ميناء الحمدانية التجاري، الذي سيرتبط بالطريق العابر للصحراء، ومن شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية[2].

ثالثا: الاقتصاد الواعد والمتنوع

يعتبر الاقتصاد الجزائري قوة عذراء وعملاق نائم، حيث لم يستغل كما ينبغي حتى الآن، بالرغم من أن مستوى التنمية الاقتصادية للجزائر يأتي في مقدمة الدول الأفريقية. وتتجه الجزائر إلى إحياء ثرواتها المعدنية غير المستغلة أملاً في تخفيف العبء على قطاع

1– فايزة سعيد كاب، انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، مؤهلات ومزايا صحيفة الشعب اليومية أونلاين، اطلع يوم: 2022/09/29، على سا 08:40، ص 1.

2– مرجع نفسه، ص 1.

المحروقات ودخول مرحلة التنوع الاقتصادي، حيث شهدت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات للمرة الأولى في تاريخها ارتفاع إلى 4 مليارات دولار نهاية 2021، والذي كان يتوقع بأن تبلغ 7 مليار دولار في نهاية 2022 وتظهر الإحصائيات التي أعلنت عنها الجزائر مؤخرا، أن الصادرات خارج المحروقات (خارج الطاقة والزيوت) قد بلغت 3,507 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2022، مقابل 2,047 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، "أي نصف الهدف المسطر لسنة 2022 وهو 7 مليار دولار". ويتوقع أن يتجاوز فائض الميزان التجاري للجزائر 17 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022. كما أن قطاع الزراعة يعد من أبرز شروط انضمام الدول إلى مجموعة "بريكس"، وتتوفر الجزائر على نحو 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وقدرات مائية ضخمة، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون أحد محاور الأمن الغذائي في العالم. كما لجأت الجزائر مؤخراً إلى تغيير قانون الاستثمار ليكون جاذباً لرؤوس الأموال الأجنبية خصوصا المباشرة منها والتي لا تتعدى حاليا 1.3 مليار دولار، بحسب الحكومة الجزائرية. وبخصوص أهم الشركاء التجاريين للجزائر، أبرزت الجمارك الجزائرية أن الصين من الممونين الرئيسيين (16,5 بالمائة) للجزائر. وفي عام 2021، بلغ إجمالي واردات الصين من السلع من الجزائر 7 مليارات يوان، وبلغ إجمالي صادرات الصين إلى الجزائر 41 مليار يوان، وحقق الفائض التجاري للصين مع الجزائر 34 مليار يوان[1].

1- فائزة سعيد كاب، انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، مؤهلات ومزايا صحيفة الشعب اليومية أونلاين، مرجع سابق، ص 1.

الفرع الثاني:

تعاون الجزائر مع دول البريكس

ترتبط الجزائر بعلاقات قوية على مستوى التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع دول بريكس خاصة الصين وروسيا، حيث بلغت قيمة التجارة بين موسكو والجزائر العام الماضي 3 مليارات دولار[1].

وحول دافع التوجه للبريكس أوضح الخبير الاقتصادي الجزائري والرئيس التنفيذي لمركز الذكاء الاقتصادي فؤاد علوان: "**خاضت الجزائر تجاربا إقتصادية فاشلة مع العديد من الدول الأوروبية خاصة مع فرنسا، كانت أسبابها ضعف التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية الآن لتوجيه إقتصادها نحو الدول الأسوية وتحديدا الصين وظلت فرنسا تسيطر على الاقتصاد الجزائري على مدار خمسين عاماً، بحلول عام 2012 فتحت الجزائر أبوابها للتبادل التجاري مع الصين ووقعت معهاعدة اتفاقيات شراكة إستراتيجيه آخرها مشروع منجم غاز جبيلات الضخم**"[2].

ومن الناحية التاريخية، فترتبط الجزائر بالصين وروسيا بعلاقات قوية بإلاضافة إلى التعاون الاقتصادي فإن روسيا تعتبر حليفا استراتيجيا هاما للجزائر من الناحية العسكرية. وتنظر دول البريكس إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها إحتياطي جيد من

1- عبد القادر قطيب، عبد الحميد مراكشي، العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول مجموعة بريكس أهميتها على المؤشرات الاقتصادية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد 1، جامعة غرداية، 2023، ص ص 94-96.

2- محمد علال، الجزائر و حلم البريكس، أبرز التحديات و نقاط القوة، مقال منتشر على موقع Sky News arabia.com، بتاريخ 2022/08/02، على سا 15:07 بتوقيت أبوظبي.

العملة الصعبة يفوق 44 مليار دولار، وهي ثالث دولة من حيث إحتياطي الذهب بـ 173 طنا.

و تبرز علاقة الجزائر بدول مجموعة البريكس كالآتي:

حيث تعتبر الجزائر حلقه رئيسية في سياسة روسيا المغاربية بل والإفريقية، ليس فقط نتيجة للاعتبارات الإيديولوجية القديمة التي تميز العلاقات الجزائرية–الروسية منذ إستقلال الجزائر، بل تتعدى ذلك إلى العمل أيضا على تطوير المصالح الاقتصادية بالتركيز على ثلاث قطاعات رئيسية هي الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون الإقتصادي في المجالات الصناعية التنموية، والتعاون العسكري، كما أن واقع العلاقات الروسية – الجزائرية محكوم بعدة أبعاد مرتبطة بميراث تاريخي وشبكة حسابات جيوسياسية طاقوية و عسكرية و بالتالي هناك مصالح مشتركة بين الجزائر و روسيا تزيد من عمق التحالف الاستراتيجي[1].

من جهة ثانية تعد العلاقات الجزائرية الصينية علاقات عميقة ومتجذرة تعود بدايتها الأولى السنوات الكفاح ضد المحتل الفرنسي، فلقد كان الموقف الصيني مشرفا تجاه القضية الجزائرية من خلال دعمها لثورة التحرير، و طلب الصين دوما من المدافعين عن الجزائر ومواقفها، وترى الصين في الجزائر باعتبارها أكبر بلد في إفريقيا جغرافيا ورابع أكبر قوة اقتصادية فيها و لها أهمية جيوسياسية قصوى في البحر المتوسط والعالم العربي، شريكا مهما للغاية حيث تعد الجزائر البلد العربي الأول الذي أمضى إتفاقية شراكة إستراتيجية مع الصين وهذا سنة 2014 عموما يتقاسم البلدان أرضية سياسية متينة وهو ما تم ترجمته في تعاون اقتصادي مثمر للغاية مع أفاق مستقلة واعدة، ويكفى أن نشير هنا أن الصين تعد للمصدر الأول للواردات الجزائرية والشريك التجاري الأول للجزائر منذ سنوات عديدة. وقد

1– شريف كلاع، العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي و التعاون العسكري www.asjpcerist.dz محله مدارات سياسية تاريخ النشر، 27–06–2017، لا يوجد الساعة، ص 108.

ساهمت الشركات الصينية في مشاريع كبرى في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة وهذا بعد عودة الاستقرار الأمني والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط التي تعد ركيزة المداخيل بالعملة الصعبة الأجنبية للجزائر، لعل أبرز تلك المشاريع التي يعود الفضل للشركات الصينية نجد على سبيل المثال وليس الحصر مشروع الطريق السيار شرق غرب تطوير شبكة السكك الحديدية، مطار الجزائر الدولي الجديد، مسجد الجزائر الأعظم، المستشفى الجامعي بواهران، العديد من الفنادق، و الملاعب الرياضية الكبرى دون أن لا ننسى مئات الآلاف من السكنات.

تبين هذه المشاريع مدى مساهمة الصين في تنشيط سوق الأشغال العمومية في الجزائر كأحد ركائز التنمية والاقتصاد في هذا البلد، فالمساهمة الصينية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال تواجد عدد هائل من العمال الصينيين في الجزائر، وبذلك تتميز الحضور الاقتصادي والاستثماري الصيني بالجزائر بالضخامة كون العديد من الشركات الصينية العاملة في شركات عملاقة وتابعة للدول، كما ساهمت الجزائر كشريك في مشروع الصين الحزام والطريق كأول بلد عربي يقدم على إبرام إتفاقية شراكة إستراتيجية مع الصين عام 2014 من دعمتها لاحقا بإعلان انضمامها الرسمي لمبادرة الحزام والطريق عام 2019. وفي الواقع توجد العديد من المزايا التي تؤهله الجزائر لتكون عنصرا فعالا في الإستراتيجية الصينية المتعلقة بالتنمية. ومن أبرزها علاقاتها المتميزة مع الصين وكذلك النقل الاقتصادي للجزائر واحتياطها الطاقوي وموقعها الاستراتيجي كنقطة وصل بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي[1].

1- صالح زياني ويوسف بو عندل – العلاقات الجزائرية الصينية مشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12 – العدد 1 – جانفى2023 ، ص ص 61 – 69.

من جهة ثالثة تعد العلاقات الجزائرية البرازيلية عميقة بين البلدين حيث دعا وزير العلاقات الخارجية البرازيلي الويسيونونيس فيريرا فيليو إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية وتسهيل الاستثمارات بين الجزائر والبرازيل مشيرا إلى أن العلاقات السياسية بين البلدين منسجمة جدا.

وفي تصريح له على هاش اجتماع عمل مع وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل أكد الوزير البرازيلي قائلاً " لقد أكدنا على ضرورة تشجيع الشراكة الاقتصادية من أجل تسهيل الاستثمارات"

وكانت قد انفتحت أولى اجتماعات الحوار الجزائري البرازيلي في أكتوبر 2015 بالجزائر العاصمة حيث تم التوقيع على اتفاق إنشاءه خلال الدورة الرابعة للجنة المختلطة والتي جرت ببرازيليا من 19 جويلية 2010 . وتوج الاجتماع الأول بوضع آليه لدفع وتكثيف الحوار الاستراتيجي الجزائري البرازيلي كما أنه شكل فرصة لمنا قشة واقع العلاقات الثنائية وأفاق توطيها من خلال وضع برامج ومشاريع ومبادرات شراكة ذات المنفعة المتبادلة في جميع الحالات. وجاء في بيان مشترك أن الجزائر و البرازيل التزما بالعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية وتنويعها وتعزيز الإطار القانوني القائم بين البلدين.

كما إلتزم البلدان أيضا بتطوير التعاون والتبادلات الثنائية في مجالات الطاقة والصحة والأشغال العمومية والزراعة والتنمية الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي[1].

فيما يخص علاقة الجزائر بالهند فقد مكنت المبادلات مع الهند من الإتفاق على تعزيز الترسانة القانونية التي تضبط التعاون الثنائي من خلال الشروع في محادثات في أقرب الأجال من أجل توقيع اتفاق حول عدم ازدواجية الضريبة واتفاقية تعاون جمركي، وفيما بعد توقيع إتفاق حول ترقية الاستثمارات وحمايتها من كلا الطرفين.

1- الجزائر والبرازيل تتفقان على استكمال بعض الاتفاقات من أجل توفير مناخ أعمال جيد، على الموقع: radio algerie.dz، تاريخ النشر 2018/07/23 الساعة 11:36.

وقد أعرب وزير المالية الجزائري السيد العزيز فايد عن أمله في توافد كبير للمؤسسات الهندية في الجزائر خاصة في ظل الإطار القانوني الذي سيتم وضعه وهذا ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إستقطاب البلاد الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

أما فيما يتعلق بعلاقة الجزائر بجنوب إفريقيا، فشارك كلاهما في شراكة استراتيجيها تتجسد من قبل واحدة من أولى اللجان الثنائية الوطنية للتعاون التي أنشأتها جنوب إفريقيا مع دولة أخرى، وهي اللجنة الجزائرية الجنوبية الإفريقية العليا الثانية للتعاون التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بتاريخ 22 سبتمبر 2000 .

منذ الدورة الأولى لهذه اللجنة التي عقدت خلال زيارة العمل التي قام بها إلى الجزائر في سبتمبر 2000 السيد ثابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا أنذاك، ثم تعزيز التعاون الثنائي بشكل ملحوظ من خلال إطار قانوني ثري، مع توقيع العديد من الإتفاقيات وتنفيذها في مختلف المجالات وأيضا من خلال الحوار والتشاور السياسي المنتظم .

فالبلدين اليوم شريكان رئيسيان في الدفاع عن مصالح افريقيا وقيمها و مبادئها وتطلعاتها وجهودها لمواجهة عدم الإستقرار في القارة الإفريقية بحيث تكرس هذه الأخيرة كل إمكانياتها لتحديات التنمية والتكامل، فإن الجزائر وجنوب إفريقيا تتبنيان مواقف مماثلة بشأن الحلول السياسية للصراعات والأزمات والتوترات وكذلك بشأن البحث عن سبل جعل إفريقيا جهة فاعلة ذات مصداقية وفاعلية في منع وإدارة النزاعات.

ويعمل البلدان بحزم وبطريقة منهجية لترجمة هذه الشراكة إلى أعمال ملموسة في مختلف المجالات، حيث سيتم في المستقبل القريب إنشاء لجنة جزائرية – جنوب إفريقية

1- سويقات عبد المنعم – الجزائر تتباحث مع الهند حول انضمامها للبريكس www.sabqpress.dz ، تاريخ النشر 2023/08/02.

مشتركة للتجارة والاستثمار لتعزيز التبادلات التجارية وإغتنام الفرص الاقتصادية الهائلة التي يتيحها نطاق الشراكة بين البلدين.

من الناحية أخرى فإن التعاون الجزائري الجنوب إفريقي في العلوم والتكنولوجيا ممتاز مع وجهات نظر واعدة للغاية[1].

الفرع الثالث :

طموح الجزائر للانضمام إلى البريكس

لقد أعلنت الجزائر اهتمامها بالانضمام لمجموعة البريكيس العالمية وسط الكثير من الطموحات الاقتصادية الكبرى التي تعول عليها، وقد عبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تيون، عن إهتمام بلاده بالانضمام إلى بريكس، واصفاً الخطوة بالممكنة ومشيرًا إلى أن الجزائر تمتلك شروط الانضمام.

ويرى خبراء الاقتصاد أنه لا توجد شروط محددة و معلنة مفروضة بشكل مباشر على كل دولة ترغب في الإنضمام إلى مجموعة البريكس.

وأكد الخبير الاقتصادي الجزائري فؤاد علوان أن الموضوع مرتبط بالعلاقات الدولية والحسابات الإستراتيجية والتحالفات بالنظر إلى ما يشهده العالم من تحولات جيو سياسية، حيث تسعى هذه المجموعة لخلق توازنات جديد في العالم عبر تعزيز التعاون الاقتصادي. فإنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس تحقق لها عدة مكاسب منها:

1- الجزائر، جنوب إفريقيا، تعزيز التعاون الثنائي، منشور على الموقع: www.embperetoria.mfa.gov.dz، بتاريخ 2024/02/26، على سا 19:27.

الجزائر تمتلك إمكانات إقتصادية كبيرة وموقعا إستراتيجيا، ولكن تنقصها الخبرة والكفاءة العلمية لإدارة المشاريع، وتحتاج في المرحلة الحالية إلى تحسين قدرتها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

رغم أن الجزائر تعاني من ضعف في الاندماج الاقتصادي في العالم. إلا أنه من مصلحة دول البريكس أن تكون معهم لأنها بوابة إستراتيجية لإفريقيا[1].

وقد رحبت بكين وموسكو بطموح الجزائر اللحاق بركب مجموعة البريكس التي تضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وتحاول مقارعة تكتلات كبرى مثل مجموعتي السبع والعشرين.

فيما رأى مراقبون بأن هذا الإنضمام المهم والإستراتيجي للجزائر لا يجب أن يكون على حساب علاقاتها مع شركائها الغربيين.

ضمن نفس السياق أوضح القائم بأعمال سفارة الصين لدى الجزائر" كيان حين" أن بلاده ترحب بمساعي إنضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس حسبما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية، موضحة بأن وزير الخارجية الصيني "وانغ بي "قال أيضا عقب اجتماعه بنظيره الجزائري رمضان لمعمارة على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحركة في نيويورك إن الصين ترحب بعضوية الجزائر في أسرة بريكس[2].

كما تستفيد الجزائر من عدة مكاسب لها منها ما أوضحه الدكتور ممدوح سالمة (خبير دولي في مجال النفط ومستشار لدي البنك الدولي لشؤون النفط والطاقة) أن تلميح

1- محمد علال، مرجع سابق، تاريخ النشر 2022/08/02، الساعة 15:07.

2- أمين زرواطي، ما هي مجموعة بريكس، ولم تريد الجزائر الإنضمام لها وما التدعيات على علاقتها مع الغرب، تاريخ الاطلاع: 2024/02/26، ساعة 08:20 ، www. France 24.com ، ص 1.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تيون إلى إمكانية إنضمام بلاده لمجموعة البريكس، يأتي في وقت تتسم فيه علاقة الجزائر مع بعض الأطراف الأوروبية بالتأزم مثل الحال مع إسبانيا، فيما أن علاقتها مع فرنسا متأرجحة. فالجزائر تجد نفسها في نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من نظام أحادي تقوده الو.م .أ. إلى نظام متعدد القوى تقوده الصين وروسيا، وما أزمة أوكرانيا إلا مظهرا من مظاهر هذا التحول، إضافة إلى ذلك، تعتقد الجزائر أن لديها القدرة الاقتصادية والسياسية لأن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز، فهناك أفاق جديدة للجزائر ومزايا كبيرة من الانضمام إلى البريكس[1].

ويضيف الخبير الاقتصادي الدولي د.سلامة بأن : " الفائدة الأولى هي تمكن الجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41 بالمئة من سكان العالم و 24 بالمئة من الاقتصاد العالمي و 16 بالمئة من التجارة العالمية. ثم إن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر هذا الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين، والفائدة الثانية هي أن بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو و أن تتحول إلى البترو–يوان الصيني. في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الو.م.أ في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن .

الفائدة الثالثة أن تتعلم الجزائر من روسيا كيف تمكنت من أن تحول نفسها من مستورد رئيسي للقمح و المواد الغذائية أيام الاتحاد السوفياتي إلى أكبر مصدر لهما في

1– أمين زرواطي، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: 2022/09/30، ساعة 10:38، ص 2.

العالم تحت زعامة الرئيس الروسي بوتين. مع إزدياد الأزمة الغذائية في العالم فإن الجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض إلى العالم[1].

قال وزير المالية الجزائري لعزيز فايد، إن إنضمام بلاده إلى بنك مجموعة "بريكس" قد وصل مرحلته النهائية. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي للوزير بالجزائر العاصمة، أمس السبت.

وأشار الوزير إلى أنه أجرى مؤخرا لقاء في واشنطن بالولايات المتحدة، مع رئيسة بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس ديلما فانا روسيف على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأوضح أنه تطرق مع مسؤولة البنك إلى موضوع تقدم مسار انضمام الجزائر إلى هذه المؤسسة المالية الدولية. ولفت إلى أن عملية الانضمام "مستمرة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه" وأن الإجراءات القانونية المتعلقة بالانضمام للبنك قد وصلت مرحلتها النهائية[2].

فالجزائر تواصل إصلاحات مهمة في جميع المجالات خاصة المجال الإقتصادي و الإجتماعي خاصة معدل النمو و الناتج الداخلي الخام تمهيدا للدخول إلى المجموعة مستقبلا.

1- أمين زرواطي، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: 2022/09/30، ساعة 10:38، ص 3.

2- وزير المالية الجزائري: الانضمام إلى بنك بريكس بمرحلته النهائية، على الموقع: www.aljazeera.net، تاريخ النشر 2024/04/28.

خلاصة الفصل الثاني

مع مرور الوقت بدأت بريكس تلعب أدوارا إقتصادية جديدة، من خلال تقديم بدائل تمويلية عبر بنك التنمية الجديد و صندوق الاحتياطي الطارئ مما يقلل من الإعتماد على المؤسسات المالية الغربية، ومجابهة عملة الدولار الأمريكي و العمل على زيادة التبادل التجاري و الإستثماري وكذا تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا البحث العلمي و التنمية المستدامة، التغير المناخي، محاربة الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، والعمل على تطوير التجارة الإلكترونية بما يتماشى مع تكنولوجيا الحديثة، كما أن رغبة مجموعة البريكس في البروز في الساحة الدولية و التمكن من مقارعة القوى الإقتصادية الكبرى دفعها إلى البحث على التوسع وفتح مجال الإنضمام إلى دول ناشئة أخرى تسمح لها من التأثير في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه يمكن أن نستخلص أن مجموعة البريكس باعتبارها مجموعة اقتصاديه دولية ورغم التحديات المتعددة اثبت أنها تلعب دورا حيويا و محوريا في النظام الاقتصادي الدولي معتمدة على تكتلها وتكاملها وقوة دولها الاقتصادية وبالتالي حققت مجموعة من النتائج المهمة ألا وهي:

نجحت مجموعة البريكس في تحقيق معدلات الناتج العام مقارنة بالناتج العام الأمريكي، فقد يصبح ضعف هذا الإنتاج بحلول 2050، بالإضافة إلى هذا تحقيقها أيضا نتيجة مهمة أخرى والمتمثلة في استطاعتها دخول الأسواق الإفريقية والأسيوية واللاتينية و انتهاج سياسة التعاون المربح للطرفين دون التدخل السياسي أو فرض إيديولوجيات معينة مثل إستراتيجية الصين في إفريقيا وكذلك العلاقة المتينة بينها وبين دول إفريقيا خاصة الجزائر كما يعتبر نجاح بنك التنمية الجديد وصندوق البريكس في الدخول إلى ميدان الأعمال التجارية والمالية كبديل لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي من ابرز النتائج أو بالأخرى المكاسب الهامة لمجموعة البريكس وتغيير على نجاحها على المستوى العالمي، فمجموعة البريكس تسعى إلى كسر الهيمنة الأمريكية وإعادة التوازن العالمي و تحقيق الفعالية الاقتصادية العالمية باعتبارها لاعبا مهما على الساحة الدولية إلى جانب لاعبين جدد على ساحة متعددة الأطراف كمجموعة العشرين، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي العالمي، كما يمكننا القول أن الجزائر تتمتع بمقومات اقتصادية قوية التي تساعدها على اللعب بدور مهم في المجموعة في حال إنظمامها إلى المجموعة، لما لها من احتياطات النفط و الغاز الكبيرة، و مقومات سياسية بدورها الفعال في القضايا الإقليمية و الدولية، ومقومات عسكرية بفضل جيشها الذي يعتبر أقوى جيوش المنطقة. ومن أجل تعزيز تطور مجموعة البريكس وضمان نجاحها على الساحة الإقتصادية الدولية، خرجنا ببعض التوصيات أهمها:

- العمل على تجسيد التعاون الدولي خاصة بعد إنضمام أعضاء جدد إليها من خلال تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها عن طريق التشاور المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات أكثر.

- من أجل الدور الجيد للبريكس، وتكييفها على أنها مؤسسة دولية اقتصادية مثل الثالوث الاقتصادي، لا بد لها من مراجعة النظام التمويلي العملي للبنك الدولي، وذلك عن طريق تطوير التسهيلات الإقتراضية وتبسيط إجرءاتها.
- على البريكس في جل أهدافها أن تقوم بالتركيز على القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية التي ترتبط بتحقيق الأهداف الإنمانية كالتعليم والرعاية والصحة.
- يجب أن يكون الدور الأساسي للبريكس هو التنمية ومساعدة البلدان المنخفضة الدخل، إبعاد السيطرة والتبعية التي نجدها في المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى، لكي تنجح وتكون مجموعة نظيفة من كل نوايا شخصية.
- العمل على تحقيق التنمية المستدامة في العالم، خاصة زيادة المساعدات لبلدان إفريقيا. وجنوب الصحراء، والقضاء على المجاعة والفقر فيها. وإيجاد حل نهائي لمشكلة الغذاء ونقص المياه اللتان هما مشكلتا العصر.

قائمة المراجع و المصادر

أولا: باللغة العربية

1/الكتب:

1-سلامة مصطفى ، **منظمة التجارة العالمية، النظام القانونى للتجارة الدولية،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2006.

2- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي،** دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

3- يونس محمود، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، **التجارة الدولية والمكتلات الاقتصادية،** دار التعليم الجامعي 2015.

2/ مذكرات الماستر:

1- بن عمر محمد، جاب الله ادم، **الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات الساسية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة 2020.

2- باباي عصام ، عبد السلام سليمون، **إصلاح المؤسسات المالية الدولية في ظل تنامي دور مجموعة البريكس،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد الصديق بن يحي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جيجل 2018.

3- سباع نسرين، تكي صبرينة، **المنظمات الاقتصادية الدولية وفعاليتها الاقتصادية،** مذكرة لنيل شهادة الماسر في الحقوق، كلية الحقوق تيزي وزو 2023.

4- سعداوي عبد الغني، **تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2022.

3/ المقالات:

1- أيت يوسف صبرينة، **المنظمات الاقتصادية الدولية، أداة لتنمية أو وسيلة لتبعية،** المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد 18، العدد 01، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2023، ص ص 684-700.

2- المحمدي فاطمة، **دراسات الديبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة، دول البريكس نموذجا،** جامعة صالح بوبندير قسنطينة مجلة السياسة الدولية العدد 212، 2014.

3- الزعبي مجد اكرم ناصر ، **انتكاسات ازمة كورونا على التكتلات الاقتصادية الدولية (حالة البريكس)،** مجلة دراسات دولية العدد 93، 2023، ص 3.

4- بلعربي علي، **التعاون في إطار مجموعة بريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد،** مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص ص 104-123.

5-زياني صالح، بوعندل يوسف، **العلاقات الجزائرية الصينية مشروع إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد،** المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 12 العدد 1، 2023، ص ص 61 – 69.

6- عبد الرحمن علي عبد الرحمان، **الأهمية الإستراتجية لمجموعة دول البريكس،** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية جامعة البصرة، المجلد 16، العدد 65 مارس 2019، ص 98.

7- قطيب عبد القادر، عبد الحميد مراكشي، **العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول مجموعة بريكس أهميتها على المؤشرات الاقتصادية،** مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5، العدد 1، جامعة غرداية، 2023، ص ص 94-96.

8- كاروس احمد، طويل أسيا، **التعاون الاقتصادي بين دول الريكس وأثره على الاقتصاد العالمي مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، المجلد 10 العدد 3، 2020، ص404.

9- كلاع شريف، **العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري**، محلة مدارات سياسية، العدد 1، 2017، ص 108.

10- ليتيم فتيحة، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مركز الدراسات الوحدة العربية**، بيروت، 2011، ص 304.

11- وسن إحسان عبد المنعم، **تربيات الإقليمية الجديدة والتغييرات في ميزان القوى العالمي تكتل البريكس نموذجا**، مجلة مركزة دراسات الكوفة، المجلد 2020 العدد 58 العراق 2020، ص 172.

4/ الوثائق:

1- **أبرز نقاط "إعلان جوهانسبورغ" لقمة بريكس**، على الرابط: arabic.Rt.com/world/1489193، إطلع يوم 2023/08/24، على سا 10:18.

2- بن عيسى محمد، **نقطة تحول قمة "بريكس" ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، مركز الإمارات للسياسات**، على الموقع:

3- http eps.ae/ar/samortis/muflat tahawl-bours، تاريخ الإطلاع 2023/11/03.

4- السعيد إسلام، **مجموعة البريكس تعيد تشكيل القوى الاقتصادية العالمية**، القاهرة، على الموقع: www.yum7.com ، تاريخ الإطلاع 2024/02/23، على الساعة 12:54.

5- الشافعي هايدي، **بريكس بلس، إفريقيا والمكاسب المتبادلة، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية**، على الموقع: www.http//ver.com eg/36753 ، تاريخ الإطلاع 2023/09/17 على الساعة 20:54.

6- الصاوي عبد الحافظ ، **صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية، هل نحن أمام نظام دولي جديد**، على الموقع: www.Aljazeera.net، تاريخ الإطلاع 2023 على الساعة 11:45.

7- زرواطي أمين ، **ما هي مجموعة البريكس ولما تريد الجزائر الانضمام لها وما هي التداعيات على علاقتها مع الغرب**، متاح على الموقع WW.FRANCE 24.comتاريخ الإطلاع: 2024/02/26، على الساعة 08:20.

8- عبد الإله الشيشي رامز صلاح، **الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس**، دراسات بحثية منشورة على الموقع: http / democratica de 176225، تاريخ الإطلاع 2024/03/14، على الساعة 12:37.

9- **متولى احمد ، شروط الانضمام إلى البريكس**، على الموقع shabbabak com، تاريخ الإطلاع 2023/08/27، على الساعة 10:16.

10- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير مقال منشور**، على الموقع: www.albombolsarth an، تاريخ الإطلاع 2023/12/31، على الساعة 04:42.

11- **البريكس قوة صاعدة تواجه مجموعة السبع وتحطم أرقامها القياسية**، مقال منشور على الموقع: www.sputnik.arabic.me، تاريخ الإطلاع 2023/12/29، على الساعة 21:30.

12- **البريكس والقوى الاقتصادية في القرن الواحد و العشرين مقال منشور**، على الموقع: www.almayadeen.net، تاريخ الإطلاع 2024/01/02، على الساعة 18:04.

13- **الجزائر وحلم البريكس، ابرز التحديات ونقاط القوة**، سكاي نيوز العربية على الموقع: skynewsarabia، تاريخ الإطلاع 2024/02/26، على الساعة 08:09.

14- **الجزائر والبرازيل تتفقان على استكمال بعض الاتفاقيات**، أنظر الموقع: Radia Algerie، تاريخ النشر 2018/07/23 على الساعة 11:36.

15- **الجزائر جنوب إفريقيا**، على الموقع: entperetario mfa.gau.dz.

16- **إنطلاق قمة مجموعة البريكس في جوهانسبورغ وسط محاولات لإنهاء الهيمنة الغربية**، على الرابط: France24.com، أطلع عليه يوم: 19 ماي 2024، على سا 20:41، ص 1.

17- **بريكس في 2024 قوة اقتصادية هائلة مع انضمام هذه الدول**، مقال منشور على الموقع:arabio.com SKY News، تاريخ الإطلاع 2024/01/02، على الساعة 17:40.

18- **بريكس تكتل إقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي**، مقال إلكتروني على الرابط: aljazeera.net/en cyclobedia,2023، إطلع يوم: 2024/05/15، على سا 19:08.

19- **دول البريكس تدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية لمحاربة التدابير الحمائية**، على الموقع: www.Sharank. News. com

20- سويقات عبد المنعم، **الجزائر تتباحث مع الهند حول انضمامها للبريكس**، أنظر الموقع: www.sabpterus.dz، تاريخ الإطلاع 2023/08/02.

21- **شروط انضمام الدول إلى مجموعة البريكيس، أصعب من المتوقع**، العين الإخبارية، الأربعاء 2023/08/23، الساعة 02:24 بتوقيت أبوظبي، al-Brica-summit-South - am.com/article/Putin، ص 1.

22- **صندوق النقد الدولي يرحب بتوسيع مجموعة البريكس**، مقال منشور على الموقع: www.AAWSAL. Com، تاريخ الإطلاع 2023/12/09، على الساعة 20:35.

23- **ما هو بنك التنمية ؟ الذراع المالية المجموعة البريكس مقال منشور**، على الموقع Ray.online.com، تاريخ الإطلاع 2024/04/04، على الساعة 18:45.

24- **مجموعة البريكس، القوة الصاعدة في العلاقات الدولية مقال منشور**، على الموقع www.apast.con، تاريخ الإطلاع 2024/01/02، على الساعة 18:26.

25- **نقطة تحول قمة البريكس ومستقبل الشراكة مع إفريقيا، وحدة الدراسات الإفريقية**، على الموقع: Emirates policy, canter hittpillepe vedetalls Scamaria، تاريخ الإطلاع 2024/03/12، على الساعة 10:32.

26- وزير المالية الجزائري: **الانضمام إلى بنك بريكس بمرحلته النهائية**، على الموقع: www.aljazeera.net، تاريخ النشر 2024/04/28.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ Les ouvrages:

1- **Cedric de coring and others, the brics and coexistence**, **routledge global institution**, edition LONDON: Routledge,2016.

2- Marchal Jean, LECAILLON Jacques, **le systheme monétaire international**, edition ciyons, 8ème édition, Paris, 1984.

3- Sabourni Louis, **organismes économique internationaux**, Edition la documentation, Paris, 1994.

2/Les sites de recherche:

1- **Brics information center, Sranya Declaration**, the sit in: htt://bit.eg/3muhgNK.

2- **Brics informatino portal, the Kwini Declaration (Durban, RSA),** March 27, 2013, in: https:/bit.eg/2YrcKYM.

3- **Fourth Brics summit – Brics Partnership for Global stability, security and prosperity – Delhi Declaration New Delhi**, march 29, 2012, in: https://Bit.eg/3izLlp.z.

4- **La Russie, la Chine et les BRICS : une illusion de convergence ?** Bobo Lo, Mars, 2016, sur le site: ifi_Rnv_bobo_brics_fra_mars_2016.pdf.

5- **Second Bric summit- joint statement**, in the sit: https://bit.ly/3BdNHqj.

الفهرس

إهداء	
شكر و عرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
الفصل الأول : الطبيعة القانونية لمجموعة البريكس	06
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبريكس	07
المطلب الأول: تأصيل مجموعة البريكس	08
الفرع الأول: نشأة مجموعة البريكس	08
أولا: القمة الأولى في حزيران 2009	10
ثانيا: القمة الثانية في 2010	10
ثالثا: القمة الثالثة في نيسان 2011	11
رابعا: القمة الرابعة في اذار 2012	11
خامسا: القمة الخامسة في مارس 2013	11
سادسا: القمة السادسة في تموز 2014	12
سابعا: القمة السابعة في تموز 2015	12
ثامنا: القمة الثامنة في أوت 2016	12
تاسعا: القمة الأخيرة	12
الفرع الثاني: تعريف مجموعة البريكس	13
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمجموعة البريكس	14
الفرع الأول: شروط الإنضمام لمجموعة البريكس	14
الفرع الثاني: أهداف مجموعة البريكس	15

أولا: الأهداف الأساسية	16
ثانيا: الأهداف الثانوية	18
المبحث الثاني :التكييف القانوني لمجموعة البريكس	19
المطلب الأول: علاقة البريكس بالمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية	20
الفرع الأول: علاقة البريكس بمنظمة التجارة العالمية	21
الفرع الثاني: علاقة مجموعة البريكس بصندوق النقد الدولي	23
الفرع الثالث: علاقة دول البريكس بالبنك العالمي	24
المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة للبريكس	25
الفرع الأول: اعتبار مجموعة البريكس قوة إقتصادية	26
الفرع الثاني: نمو البريكس كتكتل دولي	28
الفرع الثالث: علاقة البريكس بالدول السبع	30
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الأدوار الإقتصادية لمجموعة البريكس	33
المبحث الأول: تقييم مساهمة البريكس في الإقتصاد الدولي	33
المطلب الأول: نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للدول اللأعضاء	35
الفرع الأول: قوة حجم صادرات البريكس	36
الفرع الثاني: أهمية واردات البريكس	37
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البريكس	38
الفرع الأول: التحديات السياسية الأمنية	49
الفرع الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية	40
المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي بين البريكس و إفريقيا	42
المطلب الأول: تعاون البريكس مع إفريقيا	43
الفرع الأول: قمة جوهانسبورغ لدول البريكس وإنهاء الهيمنة الغربية	46

الفرع الثاني: تقييم الشراكة الإفريقية و البريكس	59
المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالبريكس	52
الفرع الأول: الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر تمهيدا للإنضمام إلى مجموعة البريكس	53
أولا: موارد الطبيعية الغنية	53
ثانيا: الجغرافيا الإستراتيجية الفريدة	54
ثالثا: الاقتصاد الواعد والمتنوع	54
الفرع الثاني: تعاون الجزائر مع دول البريكس	56
الفرع الثالث: طموح الجزائر للإنظمام إلى البريكس	61
خلاصة الفصل	65
الخاتمة	66
قائمة المراجع	68
الفهرس	
الملخص	

الملخص:

في السنوات الأخيرة، شهد النظام الدولي سلسلة من الأحداث المتشابكة والأزمات المعقدة، التي أثرت سلبا على التفاعلات الدولية. ومن بين هذه الأحداث، كان لأزمة المالية العالمية في عام 2008 أثر بارز، حيث أدت إلى تراجع الهيمنة الغربية وظهور قوى اقتصادية صاعدة، مثل مجموعة "البريكس"، التي تضم البرازيل، روسيا، الهند الصين، وجنوب إفريقيا. وتوسعت هذه المجموعة مؤخرًا لتشمل مصر، الإمارات، السعودية، إثيوبيا، الأرجنتين وإيران، مشكلة ما يُعرف ببريكس بلس.

برزت هذه القوى الصاعدة، أو الإقليمية الجديدة، وأثرها المتنامي، بشكل خاص في الجانب الاقتصادي، مما شكل تحديا للإستراتيجية الأمريكية ودفعها نحو صياغة قواعد جديدة تتحدى الهيمنة الأمريكية. وأصبح لهذه القوى مواقف عالمية، حيث تسعى للعب أدوار سياسية كبرى، وذلك لمواجهة الأحادية القطبية والعمل على بناء نظام دولي متوازن يشجع على التعددية ويساهم في مساعدة الدول النامية على التنمية ومواجهة التحديات. وبناء على هذه الحقائق، طرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل النظام الدولي، خاصة مع تزايد دور القوى الصاعدة عمومًا، ودول مجموعة البريكس بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: البريكس، القوى الصاعدة، نظام دولي متوازن، الأحادية القطبية.

Abstract:

In recent years, the international system has witnessed a series of interconnected events and complex crises, negatively impacting international interactions. Among these events, the global financial crisis of 2008 had a notable impact, leading to the decline of Western hegemony and the emergence of rising economic powers such as the BRICS group, comprising Brazil, Russia, India, China, and South Africa. This group has recently expanded to include Egypt, the UAE, Saudi Arabia, Ethiopia, Argentina, and Iran, forming what is known as BRICS Plus.

These emerging or new regional powers have particularly made their growing economic influence felt, posing a challenge to US strategy and prompting it to formulate new rules that challenge American hegemony. These powers have gained global standing, seeking major political roles to counter polarized unilateralism and work towards building a balanced international system that fosters pluralism and assists developing countries in development and confronting challenges.

Based on these realities, numerous questions have been raised about the future of the international system, especially with the increasing role of emerging powers in general and the BRICS group in particular.

Keywords: BRICS, Emerging powers, Balanced international system, Polarized unilateralism.